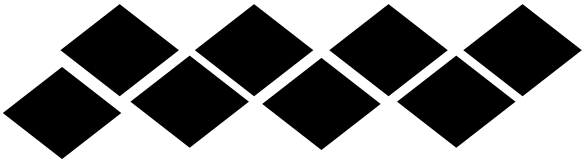

مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

ضمير الغائب في القرآن الكريم:

دراسة نقدية في فِكْر طه حسين النحوي

د. محمد شكري خليل السيد

مدرس بقسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة قناة السويس

DOI: 10.21608/qarts.2022.110128.1315

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – العدد ٥٣ (الجزء الثاني) يوليو ٢٠٢١

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

ضمير الغائب في القرآن الكريم:
دراسة نقدية في فِكْر طه حسين النحوي

إعداد

د. محمد شكري خليل السيد

مدرس بقسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة قناة السويس

mohamed_said@art.suez.edu.eg

الملخص باللغة العربية:

رأى طه حسين أن علماء اللغة في القرنين الثاني والثالث حرصوا على أن يُثبتوا أن القرآن الكريم كان هو النموذج الكامل للغة العربية، ووضعوا نصوصًا شعرية مناسبة للأشكال القرآنية؛ لكي يبرهنوا على أن لغة القرآن ونَظْمه يوجدان بحذافيرهما في شعر الشعراء القدامى، ورأى أن هؤلاء العلماء لم يدرسوا القرآن الكريم دراسة فاحصة، ووضعوا قواعدهم النحوية بالاستناد إلى الشعر، وبخاصة فيما يتعلق بضمير الغائب، وبالتالي فجهودهم في قاعدة الضمائر غير مُجْدِيَة، كما وصف أسلوبَ القرآن الكريم بالتجاوز الظاهري في بعض السياقات التي يستخدم فيها ضمير الغائب. لذا أحاول في هذا البحث أن أنقد رأي طه حسين نقدًا نحويًّا فيما يتعلق بضمير الغائب واستخدامه اسمَ إشارة في القرآن الكريم، وذلك باتباع منهج النقد النحوي، وتناولتُ ذلك في ثلاثة مباحث: أولًا: عَوْد ضمير الغائب إلى مذكور في القرآن الكريم، ثانيًا: عَوْدِ ضمير الغائب إلى غير مذكور في القرآن الكريم، ثالثًا: ضمائر الفئات في القرآن الكريم، وخلص هذا البحث إلى رد رأي طه حسين بأن ضمير الغائب يجب أن يعود دائمًا إلى مذكور متقدم لفظًا ورتبة، وكذلك الرد عليه فيما ذهب إليه من أن ضمير الغائب في القرآن يُستعمل بمعنى اسم الإشارة ودلالته.

الكلمات المفتاحية: ضمير الغائب، اسم إشارة، طه حسين، ضمائر الفئات، ضمير الشأن، التأويل.

المُقدِّمــة:

رأى طه حسين أن علماء اللغة في القرنين الثاني والثالث حرصوا على أن يُثبتوا أن القرآن الكريم كان هو النموذج الكامل للغة العربية، ولم يتورَّعوا عن وضع نصوص شعرية مناسبة للأشكال القرآنية؛ لكي يبرهنوا على أن لغة القرآن ونَظْمه يوجدان بحذافيرهما في شعر الشعراء القدامى. ورأى أن هؤلاء العلماء لم يدرسوا القرآن الكريم دراسة فاحصة فيما يتعلق بضمير الغائب، وإلا لتعذَّر عليهم أن يَسْتَبْقُوا هذه القاعدة على عِلَّاتها رغم مئات النصوص القرآنية التي تطعن في صِدْقها. ورأى أن النحويين قد وضعوا نحوهم بالاستناد إلى الشعر، وبخاصة فيما يتعلق بضمير الغائب(١). ورأى كذلك أن جهود النحويين في قاعدة الضمائر غير مُجْدِيَة، كما أنها تُعرِّض النص لألوان من العنف لا ضرورة لها، ومن شأنها أن تفسد جماله دائمًا وتحرِّف معناه في كثير من الأحيان(٢). كما وصف أسلوب القرآن الكريم بالتجاوز الظاهري في بعض السياقات التي يستخدم فيها ضمير الغائب(٣).

ولَمَّا كان كل لفظ من ألفاظ القرآن الكريم قد وُضِع موضعه اللائق، ولم يوجد في القرآن الكريم شيء خارجٌ عن القوانين اللغوية التي وضعها النحاة، وكان لها أصل أو نظائر في كلام العرب أثرتُ أن يكون **موضوع هذا البحث** متعلِّقًا بنقد ما رآه طه حسين تجاوزًا ظاهريًّا في مسألة ضمير الغائب في القرآن، فجاء هذا البحث بعنوان: **(ضمير الغائب في القرآن الكريم: دراسة نقدية في فِكْر طه حسين النحوي)**.

وتأتي **أهمية هذا الموضوع** من كَوْنه دراسة نقدية لفِكْر طه حسين النحوي من خلال بحثه: "استخدام ضمير الغائب في القرآن كاسم(٤) إشارة"، وذلك فيما يتعلق بعَوْد ضمير الغائب إلى مذكور، أو عَوْده إلى غير مذكور، أو فيما يتعلق بضمائر الفئات التي تعود إلى ما قبلها من دون مطابقته، والرد على ذلك في ضوء آراء النحاة.

ويرجع **السبب في اختياري هذا الموضوع** إلى كثرة انتقادات طه حسين في بحثه لآراء النحاة والمفسرين في تأويلهم لبعض آيات القرآن الكريم التي يَرِد فيها ضمير الغائب، وإلى رأيه في ضرورة استخدام الضمير في كل هذه الآيات بمعنى اسم الإشارة ودلالته.

وهنا تتبادر إلى الذهن مجموعة من **الأسئلة:**

١ – هل كان طه حسين محقًّا فيما ذهب إليه من أن النحاة قد وضعوا نحوهم بالاستناد إلى الشعر، وبخاصة فيما يتعلق بضمير الغائب، وبالتالي فإن جهودهم في قاعدة الضمائر مُفتعلَة غير دقيقة؟ وأنها تُعرِّض النص القرآني لألوان من الشكوك لا ضرورة لها، ومن شأنها أن تُحرِّف معناه في كثير من الأحيان؟

٢ – هل يوجد في القرآن الكريم تجاوزٌ في بعض السياقات التي يستخدم فيها ضمير الغائب – كما رأى طه حسين – وأنه يجب استخدام ضمير الغائب في القرآن بمعنى اسم الإشارة ودلالته؟

٣ – هل نحتاج فعلًا إلى وَضْع نحوٍ جديد خاص بالقرآن الكريم كما رأى طه حسين؟

وقد اتبعتُ في ذلك **منهج النقد النحوي** وهو منهج معتمَد من قِبَل النحويين.

أمَّا بالنسبة **للدراسات السابقة** في هذا الموضوع فلم أجد – فيما قرأْتُ – إلا دراسة واحدة بعنوان: (حقيقة ضمير الغائب في القرآن) للإمام محمد الخضر حسين، وقد نُشرت هذه الدراسة في مجلة الهداية الإسلامية – العدد الثاني من المجلد الأول، الصادر في رجب، ١٣٤٧هـ – ١٩٢٨م، ثم أُعيد نشرها في كتاب (موسوعة الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين)، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م، وكانت ردًّا على الملخص الذي كتبه طه حسين لبحثه؛ إذ قال الإمام محمد الخضر حسين في مقدمة بحثه: "رحل

الدكتور طه حسين مندوبًا إلى مؤتمر المستشرقين السابع عشر بجامعة (أكسفورد)، وألقى هنالك محاضرة عنوانها: (ضمير الغائب واستعماله اسم إشارة في القرآن)، وقد نشرت مجلة (الرابطة الشرقية) ملخص هذه المحاضرة، فإذا هي طائشة الوثبات، كثيرة العثرات، فرأينا من حق العِلم علينا أن ننشر في هذه المجلة ما تراءى لنا فيها من أغلاط، وللقراء الأذكياء القول الفصل، وما خفي الحق عن باحث يتقصَّى أثره بذكاء وتؤدة"(٥)، ثم ردَّ الإمام محمد الخضر حسين في بحثه على طه حسين في رأيه بأن ضمير الغائب يجب أن يعود إلى مذكور متقدم لفظًا ورتبة، وأن هذه القاعدة عند النحاة لا تقبل استثناءً. كما رد عليه في تسعة أنواع الضمائر التي زعم أنها خارجة عن قواعد النحويين.

وعلى الرغم من أن دراسة الإمام محمد الخضر حسين تتفق مع دراستي هذه في الهدف الدراسي – وهو الرد على ما ذكره طه حسين في بحثه المذكور – فإن هناك مجموعة من **الردود والنتائج التي غفل عنها** الإمام محمد الخضر حسين، يمكن توضيحها على النحو الآتي:

١ – لم يَرُد الإمام محمد الخضر حسين على طه حسين في رأيه بأن النحاة قد وضعوا نحوهم بالاستناد إلى الشعر، وبخاصة فيما يتعلق بضمير الغائب، كما أنه أغفل الهدف الرئيس الذي أرى أن طه حسين كان يرمي إليه في الأساس من خلال بحثه، وهو أنه أراد أن يؤيد ما ذهب إليه في كتابه: "في الشعر الجاهلي"؛ إذ رأى أن الشعر الذي يسمُّونه الجاهلي منحولٌ، ولا يمثل اللغة الجاهلية، ولا يمكن أن يكون صحيحًا(٦)، وبالتالي لا يصح التقعيد لضمير الغائب من خلال النصوص الشعرية الجاهلية، وإنما يجب أن نضع قواعدنا في ضوء القرآن الكريم؛ لأنه هو النص الوحيد الصحيح والمنضبط.

٢ – أغفل الإمام محمد الخضر حسين الرد على طه حسين فيما ذهب إليه من أن عدم المطابقة بين ضمائر الفئات واسم الموصول (مَن) من حيث النوع والعدد متواترة في القرآن، وليست كثيرة الحدوث في الشعر؛ فلم يستشهد النحاة على ذلك إلا بشاهد واحد للفرزدق.

٣ – أغفل الإمام محمد الخضر حسين الرد على طه حسين فيما ذهب إليه من أن ضمائر الشأن ضمائر غير شخصية؛ لأنها لا تعود إلى شيء في النص.

٤ – أغفل الإمام محمد الخضر حسين في ردّه على طه حسين أن يعد الشواهد التي أوردها طه حسين في بحثه نوعًا من التأويل النحوي، وأنه يمكن وضعها تحت باب (إجراء الضمير مجرى اسم الإشارة)[٧].

٥ – إن دراسة الإمام محمد الخضر حسين كانت ردًّا على الملخص الذي كتبه طه حسين لبحثه تحت عنوان: (ضمير الغائب واستعماله اسم إشارة في القرآن)، أمَّا دراستي هذه فقد جاءت ردًّا على بحث طه حسين كاملًا الذي نُشر تحت عنوان: "استخدام ضمير الغائب في القرآن كاسم إشارة"، وقد توصلتُ فيه إلى مجموعة من النتائج ذكرتُها في نهاية هذا البحث.

خطة البحث:

يشتمل هذا البحث على مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وثبت بالمصادر والمراجع.

المقدمة: اشتملت على موضوع البحث، وأهميته، وأسباب اختياره، وأهدافه، ومنهجه، والدراسات السابقة فيه.

المبحث الأول: عَوْد ضمير الغائب إلى مذكور في القرآن الكريم:

– أولًا: عَوْد ضمير الغائب إلى متقدِّم مطابق.

– ثانيًا: عَوْد ضمير الغائب إلى متقدِّم غير مطابق.

– ثالثًا: عَوْد ضمير الغائب إلى مصدر متقدِّم مفهوم من السياق.

– رابعًا: عَوْد ضمير الغائب إلى متأخر.

المبحث الثاني: عَوْد ضمير الغائب إلى غير مذكور في القرآن الكريم.

المبحث الثالث: ضمائر الفئات في القرآن الكريم.

الخاتمة: وتشمل أهم النتائج التي توصَّل إليها البحث.

المصادر والمراجع التي أفاد منها البحث.

المبحث الأول: عَوْد ضمير الغائب إلى مذكور في القرآن الكريم:

يرى طه حسين في بحثه: "استخدام ضمير الغائب في القرآن اسمَ إشارة" أن ضمير الغائب في كثير من آيات القرآن يعود إلى متقدِّم مطابق في النوع والعدد، وهناك ضمائر تعود إلى متقدِّم، ولكنها لا تطابقه، وهناك ضمائر ليس لها مرجع في النص، ويرى أنه يجب تفسير ضمير الغائب في كل هذه الأحوال على أنه اسم إشارة؛ إذ قال: "إننا نلاحظ إذا قَرَأْنا القرآن بعناية أن من غير الممكن دون كثير من التجاوز أن يقال: إن جميع ضمائر الغائب تعود حقًّا إلى اسم يتقدمها، ويطابقها في الجنس والعدد، فنحن نصادف من هذه الضمائر ما لا يعود إلى شيء على الإطلاق في النص، كما نجد منها ما يظهر أن له مرجعًا، ولكنه لا يطابقه، أو لا يطابقه إلا بصفة جزئية، والواقع أن المفسرين والنحويين قد أنفقوا جهودًا خارقة في التوفيق بين هذه النصوص العديدة والقاعدة النحوية؛ فقد تفننوا في تقدير الأسماء التي تعود إليها الضمائر، وفي اختراعها إذا لم يجدوا عن ذلك بديلًا، وقد جاروا إذن على أنفسهم، كما جاروا على النصوص ذاتها، ولكن الضمائر موضوع البحث ظلَّت مستعصية"(٨). ثم قال: "ضمير الغائب في القرآن يعود دائمًا إلى اسم يتقدمه، ويطابقه في النوع والعدد، ولكن هذا لا يحدث إلا عندما يكون ضميرًا للغائب حقًّا وصدقًا، فهو ليس كذلك في جميع الحالات؛ إذ يحدث أحيانًا أن يكون له – مع بقائه على شكله المألوف – معنًى آخر لعله كان له في الشعر القديم الموغل في القِدَم، وإن فقدناه فيما بعد، ونعني بذلك معنى اسم الإشارة"(٩).

من كلام طه حسين السابق يتبيَّن لنا أنه ينظر إلى ضمائر الغائب في القرآن الكريم من حيث مطابقتها للاسم المتقدم، أو عدم المطابقة، واستخدامها في كل هذه الأحوال بمعنى اسم الإشارة، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

أولًا: عَوْد ضمير الغائب إلى متقدِّم مطابق:

يرى طه حسين أن في النحو العربي قاعدة ثابتة مفادها أن ضمير الغائب يجب أن يعود دائمًا إلى مذكور متقدِّم؛ إذ قال: "في النحو العربي قاعدة ثابتة هي أن ضمير الغائب يجب دائمًا أن يعود إلى اسم يتقدمه، وهذا الاسم يجب أن يكون مذكورًا صراحةً في النص، أو أن يُفهَم عنه بالضرورة وعلى نحو واضح"(١٠). ثم رأى أنه تجب مطابقة ضمير الغائب لمرجعه من حيث الجنس والعدد؛ إذ قال: "ينبغي للضمير ... أن يطابق مرجعه في الجنس والعدد، ولا يقبل النحاة استثناءً لهذه القاعدة"(١١).

ثم رأى أن ضمير الغائب يكون بمعنى اسم الإشارة، واستدلَّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾(١٢)، ثم قال: "فالضمير (هنَّ)(١٣) في (يتربَّصْنَ) يعود وفقًا للمألوف إلى كلمة (أزواجًا)، ويطابقها في الجنس والعدد، بَيْدَ أننا مضطرون إلى تفسيره كاسم إشارة؛ لأن النحو العربي يقضي بأن تحتوي عبارة (يتربَّصْنَ) – بما إنها خبر لاسم الموصول (الذين يُتوفَّون منكم) – على ضمير يطابق هذا الاسم الموصول، وبدون ذلك تصبح الجملة غير مفهومة وغير صحيحة، ويحاول النحويون والمفسرون حلَّ هذه الصعوبة بطريقتين: فَهُم إمَّا أنْ يُقدِّروا كلمة تتقدم الاسم الموصول، وتكون مبتدأ، وتصبح الجملة: (أرامل الذين ... منكم ...)، وإمَّا أنهم يُقدِّرون كلمة في العبارة الخبرية لتصير عندئذٍ: (يتربَّصْنَ بعدهم أربعة أشهرٍ وعشرًا)(١٤)، وكِلا الحلَّيْنِ مُتكلَّف ومُصطَنَع، والآية مع ذلك ليست بالآية الصعبة شريطةَ أن نعدَّ نون النسوة في (يتربَّصْنَ) اسم إشارة، أو أن نفسِّر اسم الموصول وفقًا للدلالة الشرطية التي تكون له في كل آيات التشريع تقريبًا، وبذلك يمكن فهم الآية كما يلي: (إذا تُوفِّي بعضكم ... فلتتربَّصْ هؤلاء بأنفسهنَّ أربعة أشهرٍ وعشرًا)،

ومن هنا نرى أن ضمير الغائب قد يأتي بمعنى اسم الإشارة ودلالته حتى عندما يعود وفقًا للمألوف إلى اسم يتقدمه"[١٥].

إننا إذا راجعنا كتب النحو فسوف نجد أن ما ذهب إليه طه حسين من أن ضمير الغائب يجب أن يعود دائمًا إلى مذكور متقدم لفظًا ورتبة ليس صحيحًا؛ فالذي عليه النحاة أن "الأصل تقديم مفسر ضمير الغائب"[١٦]، وعَلَّلوا ذلك بأن ضمير المتكلم وضمير المخاطب تفسرهما المشاهدة، أمَّا ضمير الغائب فغير ذلك، فكان الأصل أن يتقدم مرجعه؛ ليُعلَم مُفسِّر الضمير قبل ذكره[١٧]، ثم أجمع النحاة بعد ذلك على أن هذا الأصل غير واجب؛ إذ يسوغ أن يكون ضمير الغائب عائدًا إلى متأخر في اللفظ متقدم في الرتبة، ولم يختلفوا حول قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾[١٨]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يُسْأَلُ عَن ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ﴾[١٩]، وقوله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْأَلُ عَن ذَنبِهِ إِنسٌ وَلَا جَانٌّ﴾[٢٠] في احتوائه ضميرًا يعود على متأخر في اللفظ متقدم في الرتبة[٢١]، ولم يختلفوا في قول العرب: (في بيته يؤتي الحَكَمُ)[٢٢]، ولا في (ضرب غلامَه زيدٌ)، ولا في قول الشاعر[٢٣]:

تَمَنَّتْ وذَاكُمْ مِن سَفاهةِ رَأيِها .:. لأهجوَها لَمَّا هجتني مُحَاربُ

فالكلمات: (موسى، الحَكَم، زيد، مَحارب) جاءت مفسرةً لضمائر متقدمة[٢٤]، ولم يَعُدَّ النحاة هذه الشواهد وأمثالها مخالفة للقاعدة، ولم يحتاجوا فيها إلى تأويل. كما أجاز النحاة عودَ الضمير على ما كان متقدمًا في اللفظ ورتبته التأخير؛ نحو قوله تعالى[٢٥]: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾[٢٦]، ولم يَجْرِ بينهم خلاف في ذلك، وإنما جرى الخلاف بينهم في الإتيان بالضمير مفسَّرًا باسم متأخر عنه في اللفظ والرتبة؛ نحو: (ضربَ غلامُهُ عمرًا)، و(زانَ عِلمُهُ محمدًا)، فالجمهور يحكمون بمَنْعِه[٢٧]، وذهب الأخفش[٢٨]، وابن جني[٢٩]، وابن مالك[٣٠] إلى صحته، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر[٣١]:

جزى ربُّهُ عنِّي عَدِيَّ بن حاتمٍ .:. جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فَعَلْ

وكذلك قول الشاعر(٣٢):

ولو أنَّ مجدًا أخلد الدهر واحدًا .:. من الناس أبقى مجدُه الدهرَ مُطْعِما(٣٣)

وكذلك قول الشاعر(٣٤):

ألا ليتَ شِعري هل يَلومَنَّ قومُهُ .:. زهيرًا على ما جَرَّ من كلِّ جانبِ؟

وكذلك قول الشاعر(٣٥):

جَزَى بَنوهُ أبا الغِيلانِ عن كِبَرٍ .:. وحُسْنِ فِعلٍ كما يُجزَى سِنمَّارُ(٣٦)

كما استثنى النحاة أبوابًا تكلم فيها العرب بضمائر تعود إلى متأخر في اللفظ والرتبة، ولكثرة شواهدها أدخلها النحاة في مقاييس اللغة(٣٧)، ويشير إليها ابن مالك بقوله: "ويتقدم أيضًا غيرَ مَنْوي التأخير إن جُرَّ بِرُبَّ، أو رُفع بنِعْمَ أو شبهها، أو بأول المتنازعين، أو أُبدل منه المفسِّر، أو جُعل خبرَه، أو كان المسمَّى ضمير الشأن عند البصريين، وضمير المجهول عند الكوفيين"(٣٨). ومن الشواهد على ذلك قول الشاعر(٣٩):

رُبَّهُ فتيةً دعوت إلى ما .:. يورث المجدَ دائبًا فأجابوا(٤٠)

وهكذا نرى أن ما ذكره طه حسين من أن ضمير الغائب جاء بمعنى اسم الإشارة في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾(٤١) فيه نظر؛ إذ حُمل السياق في هذه الآية على المعنى، قال الفراء: "يقال: كيف صار الخبر عن النساء، ولا خبر للأزواج، وكان ينبغي أن يكون الخبر عن (الذين)؟ فذلك جائز إذا ذُكرت أسماء، ثم ذُكرت أسماء مضافة إليها فيها معنى الخبر أن تترك الأول، ويكون الخبر عن المضاف إليه، فهذا من ذلك؛ لأن المعنى – والله

أعلم – إنما أُريدَ به: (ومَن ماتَ عنها زوجها تربَّصتْ)، فتُرك الأول بلا خبر، وقُصِد الثاني؛ لأن فيه الخبر والمعنى"[٤٢]. وذهب بعض النحاة إلى أن الخبر ملفوظ به، وهو (يتربصْنَ)، ولا حذف يصحح معنى الخبرية؛ لأنه ربط من جهة المعنى؛ لأن النون في (يتربصْنَ) عائد، فقيل: على الأزواج الذين يتوفون، فلو صرَّح بذلك فقيل: (يتربصْنَ أزواجهم) لم يحتَجْ إلى حذف، وكان إخبارًا صحيحًا، فكذلك ما هو بمعناه[٤٣]، وهذا رأي الزجاج؛ إذ قال: "والذي هو الحق في هذه المسألة عندي أن ذِكر (الذين) قد جرى ابتداءً، وذِكر الأزواج قد جرى متصلًا بصلة (الذين)، فصار الضمير الذي في (يتربصْنَ) يعود على الأزواج مضافاتٍ إلى (الذين)، كأنك قلتَ: يتربَّص أزواجهم"[٤٤].

وفي هذه الآية الكريمة جانب بلاغي لم يتنبه له النحاة ولا طه حسين، وهو أن الخطاب هنا خطاب تكليف، وخطابات التكليف في القرآن الكريم موجهة إلى الرجال حتى لو كان المكلَّف بها النساء؛ ليوحي بأن ما تقوم به النساء من التربُّص جزءٌ من مسئولية الحفاظ عليه تقع على الرجال؛ لأنهم إمَّا أن يكونوا خُطَّابًا لهنَّ، أو أولياء لهنَّ. وهناك نظائر في القرآن الكريم منها قول الله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا. ذَٰلِكَ أَمْرُ اللَّهِ أَنزَلَهُ إِلَيْكُمْ﴾[٤٥]، قال: (أنزله إليكم) بضمير جمع المذكر مع أن المكلَّف هو المبتدأ (اللائي).

ثانيًا: عَوْد ضمير الغائب إلى متقدِّم غير مطابق:

يرى طه حسين أن هناك فئة من ضمائر الغائب تعود إلى اسم يتقدمها دون مطابقته، فهذه الضمائر حسب رأيه يجب أن تُستخدم بمعنى اسم الإشارة؛ إذ قال: "هناك فئة أخرى من ضمير الغائب أحرجت النحويين والمفسرين أشدَّ الحرج، وذلك أن الضمير

في هذه الحالة يعود إلى اسم يتقدَّمه دون أن يطابقه على الإطلاق، أو أنه يعود إلى اسم يطابقه وإن تأخَّر عنه لفظًا ورتبة، وقد أعيَتْ استحالة إخضاع هذه الضمائر للقاعدة حذق النحويين والمفسرين، واضطر بعضهم إلى الاعتراف بأن هذه الضمائر تُستخدم بمعنى اسم الإشارة ودلالته"[٤٦]، ثم استدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾[٤٧]، ورأى أن الضمير في (منه) لا يمكن أن يعود (الصدقات)؛ لأن كلمة (الصدقات) جمع مؤنث، واستند في رأيه إلى قول الزمخشري: "الضمير في (منه) جارٍ مجرى اسم الإشارة، كأنه قيل: (عن شيء من ذلك)"[٤٨]، كما وُجد لرؤبة ضميرًا مماثلًا في البيت الذي يقول فيه:

كأنهُ في الجِلْدِ تَوْلِيْعُ البَهَقْ[٤٩]

ثم قال طه حسين: "وواضح أن القدماء أنفسهم عرفوا أن ضمير الغائب يمكن أن يقوم مقام اسم الإشارة في القرآن وفي الشعر على حدٍّ سواء، ومما يثير الدهشة أنهم وقد عرفوا ذلك لم يستخلصوا منه كل ما ينبغي من النتائج النحوية والتفسيرية"[٥٠].

ثم رأى أنه يجوز أن يحل اسم الإشارة محلَّ ضمير الغائب، فالزمخشري يبيّن أن القرآن يستخدم ضمير الغائب بدلًا من اسم الإشارة، والعكس بالعكس، وهو يمثِّل لاسم الإشارة الذي يحلُّ محل ضمير الغائب بقوله تعالى: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾[٥١]؛ حيث استخدم اسم الإشارة (ذلك) بدلًا من الضمير (ها) الذي يعود إلى (الشهوات) المذكورة في الآية التي قبلها[٥٢]، فاسم الإشارة (ذلكم) مفرد مذكر، وهو يعود إلى (الشهوات)، وكان من المنتظر أن يكون مؤنثًا مفردًا، أي: (تلك)، أو جمعًا (أولئك)[٥٣].

ثم استدل طه حسين على ذلك أيضًا بقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُم بِهِ مِن بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾[٥٤]، فاسم الإشارة (ذلكم) يعود إلى النساء المُحرَّمات اللائي ورد ذكرهنَّ في الآيتين السابقتين[٥٥]، وكان من المنتظر حينئذٍ أن يكون جمعًا، أي: (أولئك)[٥٦]. ثم قال: "وحقيقة الأمر أن هناك قاعدة ثابتة في القرآن، وهي أن اسم الإشارة (ذلك) في صيغة المذكر المفرد هذه لا يجوز فقط أن يُستخدم بمعنى المذكر المفرد، ولكن يجوز أيضًا أن يُستخدم للدلالة على عدة أشياء ... أو على عدة أشخاص ... أو للدلالة على شيء محايد كفكرةٍ على سبيل المثال، فهو يُستخدم بعد ذِكر عدة أشياء، أو أشخاص ليقدِّم عنها فكرة عامة، كما نلاحظ وروده بعد الفعل كضمير للدلالة على مصدر، وعندئذٍ نلاحظ أن الجنس والعدد يُهملان تمامًا. ومن هاتين الظاهرتين – أي أن اسم الإشارة (ذا) يحل محلَّ ضمير الغائب، وأن هذا الضمير يحل محلَّ اسم الإشارة (ذا) – يستنتج: أولًا: أن هذين الضميرين لهما نفس المعنى، ونفس الوظيفة، وثانيًا: أن ضمير الغائب إذْ يُستخدم بدلًا من اسم الإشارة يماثله من حيث المطابقة في الجنس والعدد، أي من حيث إهمال المطابقة"[٥٧].

إن ما ذكره طه حسين في هذه المسألة – من أنه توجد ضمائر غيبة في القرآن الكريم تعود إلى متقدم دون مطابقته، وأن هذه الضمائر تُستعمل اسمَ إشارة – فيه نظر؛ إذ إن العرب في كلامهم لا يجمدون على رعاية الألفاظ، بل يوجِّهون عنايتهم الكبرى إلى صورة المعاني في أذهان المخاطبين، فتراهم في كلامهم يراعون الألفاظ تارةً، ويراعون المعاني تارةً أخرى غير مهتمين بالألفاظ[٥٨]، وهذا مذهب من مذاهب البيان فصيحٌ ذكره ابن جني تحت عنوان: (فصل في الحَمل على المعنى) [٥٩]، وقال: "قد ورد به القرآن

وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا"[٦٠]، ثم قال: "ومن باب الواحد والجماعة قولهم: (هو أحسنُ الفتيان وأجملُه)، أُفرد الضمير لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد، كقولك: (هو أحسن فتًى في الناس)، قال ذو الرمة[٦١]:

ومَيَّةُ أحسنُ الثَّقَلَينِ وجْهًا .:. وسالفةً وأحسنُهُ قَذَالا

فأفرد الضمير مع قدرته على جمعه، وهذا يدلك على قوة اعتقادهم أحوالَ المواضع، وكيف ما يقع فيها؛ ألا ترى أن الموضع موضع جمعٍ، وقد تقدم في الأول لفظ الجمع، فتُرك اللفظ، وموجب الموضع إلى الإفراد؛ لأنه مما يؤلَف في هذا المكان"[٦٢]. ومن شواهده ما جاء في الحديث الشريف: "**خيرُ نساءٍ ركبْنَ الإبلَ خيارُ نساءِ قريشٍ، أحْنَاهُ على ولدٍ في صِغَره، وأرْعَاهُ على زوجٍ في ذاتِ يَدِهِ**"[٦٣]، فقد جاء الضمير في قوله: (أحْناهُ وأرعاه) مفردًا؛ مراعاةً للمعنى، لأن قوله: (خير نساء) في معنى (خير مَن وُجِدَ أو خُلِق). قال ابن الأثير: "ومثله قوله: (أحسنُ الناس وجهًا، وأحسنُه خُلقًا) يريد: أحسنهم خُلقًا، وهو كثير في العربية ومن أفصح الكلام"[٦٤].

ومن هنا يبدو لنا أن القرآن إذا استعمل لفظ الجمع، ثم أعاد عليه الضمير مفردًا، فإن ذلك منهج مألوف لدى فصحاء العرب، لا يجدون حرجًا في استخدامه، ولا في الاستماع إليه، فكثيرًا ما يحملون كلامهم على المعنى، قال ابن جني: "والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جدًّا ... وباب الحمل على المعنى بحرٌ لا يُنْكَش ... وقد أرينا وجهه، ووكلنا الحالَ إلى قوة النظر، وملاطفة التأوُّل"[٦٥]، وعلى هذا فإن معنى (الصدُقات) في قوله تعالى: ﴿وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾، قابلٌ لأن يؤول بلفظٍ مفرد، وهو (الصداق) أو (ما أُصدق) أو (مَهر كل امرأة بمفردها)، أي: (إن طابت كل واحدة عن مهرها أو صداقها)، وله في القرآن نظائر، منها

قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً﴾[٦٦]، أي: لكل واحدة، وقد ذكر هذا الوجه وغيره الزمخشري وأبو حيان[٦٧].

وما ذكره الزمخشري – من أن ضمير المفرد في (منه) كُنِّي به عن جمعٍ؛ إجراءً له مجرى اسم الإشارة في أنه قد يشار به إلى جمعٍ – قد ذكره محمد عبد الخالق عضيمة تحت عنوان: (إجراء الضمير مجرى اسم الإشارة)، واستشهد على ذلك بشواهد كثيرة من القرآن الكريم[٦٨]، ولا يعني إجراء الضمير مجرى اسم الإشارة أن الضمير قد نُقل من معناه – الذي هو مجرد الكناية عن شيء يفسِّره – إلى معنى اسم الإشارة ودلالته، وإنما أُعطي حُكمَ اسم الإشارة الذي هو استعماله للجمع، ولا يعني إعطاء الكلمة حُكم الأخرى موافقتها في المعنى، بل يكفي أن تتشابه الكلمتان في بعض الوجوه، وقد تشابه ضمير الغائب واسم الإشارة في الإبهام، وفي احتياج كل منها في استعماله إلى ما يوضح المراد منه. وقد بيَّن الزمخشري هذه المشابهة بين ضمير الغائب واسم الإشارة بعد أن استشكل الإشارة بالمفرد المذكور في قوله تعالى: ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[٦٩] إلى مؤنثين، وهما: (بِكْر وعَوان)، وذهب في تفسير ذلك إلى أن المشار إليه في تأويل (ما ذُكر) و(ما تَقَدَّم)، قال: "فإن قلتَ: كيف جاز أن يُشار به إلى مؤنثين، وإنما هو للإشارة إلى واحد مذكر؟ قلتُ: جاز ذلك على تأويل (ما ذُكر، وما تَقَدَّم)؛ للاختصار في الكلام ... وقد يجري الضمير مجرى اسم الإشارة في هذا"[٧٠].

وقد أجاز الفراء في تأويل بعض الآيات القرآنية وضْع اسم الإشارة (ذلك)، أو ضمير الغائب (هو) على حدٍّ سواء، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[٧١]؛ إذ قال: "لو لم تكن (هو) في الكلام كانت (أقرب) نصبًا، يكنى عن الفعل في هذا الموضع بـ(هو)، وبـ(ذلك) تصلحان جميعًا. قال في موضع آخر: ﴿إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةً ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ﴾[٧٢]، وفي الصف: ﴿ذَٰلِكُمْ

خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[٧٣]، فلو لم تكن (هو)، ولا (ذلك) في الكلام كانت نصبًا؛ كقوله تعالى: ﴿انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾"[٧٤].

ولا يقصد رؤبة بقوله: (أردتُ كأن ذاك) أن الضمير اسم إشارة، وإنما يقصد أنه أعاد ضمير المفرد على الخطوط؛ إجراءً له مجرى اسم الإشارة في استعماله لمتعدد، وقد يقع مثل هذا في الضمير إلا أنه في اسم الإشارة أكثر وأشهر[٧٥]، ويكون ذلك لضربٍ من التأويل والتصرف في تصوير المعنى، يقول سعد الدين التفتازاني: يُكنَّى باسم الإشارة الموضوع للواحد عن أشياء كثيرة باعتبار كونها في تأويل (ما ذُكر) و(ما تَقَدَّم)[٧٦].

ثالثًا: عَوْد ضمير الغائب إلى مصدر متقدِّم مفهوم من السياق:

يرى طه حسين أن القرآن الكريم قد يُزكِّي رأيًا ما، أو يأمر بعمل سلوك معين، ويُثني عليهما، ثم يخلص بعد ذلك إلى نتيجة عامة تشتمل على ضمير يعود إلى الرأي المُزكَّى، أو السلوك المُوصَى به، ولكن هذا الرأي أو العمل أو السلوك لم يُذكر بالاسم، وإنما بشرحٍ له؛ وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾[٧٧]، فالضمير في (إنه) لا يرجع إلى اسم مذكور أو مفهوم، وهو يمثل الأمر المُوجَّه إلى المسلمين بأن يولُّوا وجوههم شطر المسجد الحرام، فهذا هو الحق من ربك[٧٨]، ثم قال طه حسين: "ومن دأب النحويين والمفسرين إذا وجدوا أنفسهم بإزاء ضمائر من هذا النوع أن يتحايلوا على إعادة الضمير إلى مصدر مقدَّر لفعل الأمر أو النهي، ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[٧٩]، (العدلُ أقربُ للتقوى)، ولكن لماذا نُقدِّر مصدرًا ليس موضوعًا للحديث؟ إن الضمير في هذه الحالة ليس إلا اسم إشارة، (فهذا أقربُ إلى التقوى)، فلنقل إذن: إن الضمائر التي كان النحويون والمفسرون القدماء يرجعونها إلى مصدر مُقدَّر هي أسماء للإشارة"[٨٠].

إن ما ذكره طه حسين في هذه المسألة – من أن الضمائر التي كان النحويون والمفسرون القدماء يرجعونها إلى مصدر مُقدَّر هي أسماء للإشارة – فيه نظر؛ لأن الضمائر في هذا جاءت مطابقة لاستعمال عربي فصيح، فقد دأب النحاة على إعادة ضمير الغائب إلى مصدر مفهوم من السياق، وقرَّروا أن مرجع الضمير قد يكون جزءًا من مدلول ما تَقَدَّمَه، واستشهدوا على هذه القاعدة بشواهد من كلام العرب ومن القرآن الكريم(٨١)، ومن ذلك قولهم: (مَن كذبَ كان شرًّا له)، ففي (كان) ضمير مستتر يعود إلى (الكذب) الذي هو جزء من مدلول (كذب)(٨٢)، ومنه قول الشاعر:

وإذا سُئلتَ الخير فاعلَم أنها .:. حُسنى تُخَصُّ بها مِن الرحمنِ

فأعاد الضمير على المسألة؛ لأنها جزء من مدلول (سُئلتَ)(٨٣).

وكذلك قول الشاعر(٨٤):

هُم الملوكُ وأبناءُ الملوكِ لهم .:. والآخذونَ به والسَّاقَةُ الأُوَلُ

فالضمير في قوله (به) عائد إلى (المُلك) المستغنَى عنه بذِكر ما يحضره في ذهن السامع، وهو لفظ (الملوك)(٨٥). ومثله قول الشاعر(٨٦):

إذا زُجِرَ السَّفيهُ جَرى إليه .:. وخالَف والسَّفيهُ إلى خِلافِ

فالضمير في (جرى) عائد إلى (السَّفَه) المفهوم من لفظ (السَّفيه)(٨٧).

وكذلك قول الشاعر(٨٨):

ومَن يَكُ بَادِيًا ويكنْ أخاه .:. أنا الضَّحَّاكُ ينتسج الشمالا

فإن الضمير في قوله (أخاه) عائد إلى (البدو) الذي هو ضد الحَضَر، وهو لم يُذكر في النظم، وإنما دلَّ عليه قوله (باديًا)(٨٩).

ومن الآيات التي استشهد بها النحاة على صحة هذا الاستعمال قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾(٩٠)، فالضمير في قوله: (وإنه لفسق)

عائد على (الأكل) المفهوم من قوله تعالى: (ولا تأكلوا)، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾[٩١]، فالضمير المستتر في (فزادهم) يعود إلى القول المفهوم من قوله تعالى: (قال لهم الناس)[٩٢]. وكذلك قوله تعالى ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾[٩٣]، فالضمير في قوله تعالى: (هو خيرًا لهم) يعود إلى (البُخل) المدلول عليه بقوله تعالى: (يبخلون)[٩٤]. فالذي يبدو لنا أن النحاة أقرُّوا صحة استعمال ضمير الغائب عائدًا إلى المصدر الذي يدل عليه فعلٌ أو وصفٌ متقدِّم، واستشهدوا على ذلك بالآيات القرآنية، والأبيات الشعرية.

رابعًا: عَوْد ضمير الغائب إلى متأخر:

رأى طه حسين أن هناك نوعًا آخر من ضمائر الغائب، وهو ضمير مُبهَم يفسره اسم يَتْبعه ولا يتقدمه، وذلك في عبارة (إنْ هو إلا)، أو (إنْ هي إلا) التي يكثر استخدامها في القرآن للدلالة على (ليس هذا – أو هذه – إلا)، فالضمير هنا بمعنى اسم الإشارة، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾[٩٥]، وقوله تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾[٩٦] للدلالة على (ليست هذه إلا حياتنا الدنيا)، و(ليس هذا إلا وَحْي يوحَى)[٩٧].

ثم رأى أن من بين أنواع الضمائر التي لا تخضع لقواعد النحو القديم (الضمائر غير الشخصية)[٩٨]؛ إذ قال: "فهي شخصية؛ لأنها ضمائر للغائب بالفعل، ولكنها غير شخصية؛ لأنها لا تعود إلى شيء في النص أو في غير النص، وهي فضلًا عن ذلك ليست بأسماء للإشارة؛ لأنها لا تشير إلى شيء، ويسميها النحاة: (ضمائر الشأن)، أي: ضمائر لِمَا هو واقع، فهي تعبِّر أحيانًا عمَّا هو واقع، أو هي تقوِّي بالأحرى مثل هذا التعبير، وتعزِّز تقرير ما هو واقع، ولكنها بصفة عامة تفقد حتى هذه الدلالة المخففة،

وتصبح أداة لفظية لتقوية الجملة، وإكسابها طابعًا خاصًّا من الجلال والوقار"[٩٩]. ثم استدل طه حسين على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْمُجْرِمُونَ﴾[١٠٠]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾[١٠١]، وذكر أن استخدام هذه الضمائر شائع في اللغة العربية، بما في ذلك لغة هذا العصر، وأورد قائمة بالآيات التي ورد فيها ضمير الشأن في القرآن الكريم[١٠٢].

وما ذهب إليه طه حسين في هذه المسألة – من أن ضمائر الشأن لا تعود إلى شيء في النص أو في غير النص، وأنها لا تشير إلى شيء – غير صحيح؛ لأن النحاة قد أقرُّوا قاعدة عَوْد ضمير الغائب إلى متأخر لفظًا ورتبة في مجموعة من الأبواب النحوية[١٠٣]، ورأوا أن أسلوبها عربي شائع مألوف، فإذا قصد المتكلم إلى أن يستعظم السامع حديثه قبل الأخذ به افتتحه بالضمير المسمَّى ضمير الشأن[١٠٤]؛ حيث يؤتَى بالضمير أولًا، ثم يُخبَر عنه بما يفسِّره، واستشهدوا على ذلك بمجموعة من الآيات القرآنية[١٠٥]، منها قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾[١٠٦]، وقوله تعالى: ﴿يَا مُوسَىٰ إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[١٠٧]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[١٠٨]، وقوله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾[١٠٩]، قال الزمخشري في تفسير الضمير (هي): "هذا ضمير لا يُعلَم ما يُعنَى به إلا بما يتلوه من بيانه، وأصله: (إن الحياةُ إلا حياتنا الدنيا)، ثم وُضع (هي) موضع الحياة؛ لأن الخبر يدل عليها ويبينها"[١١٠]. ولم يكن هذا الضمير مختصًّا بالقرآن، بل هو شائع في كلام العرب، كما في قولهم: (هي العرب تقول ما شاءت)، و(هي النفس تحمل ما حملت)[١١١].

وأمَّا قوله تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾[١١٢] فالضمير فيه لا يعود إلى متأخر – كما قال طه حسين – وإنما يعود إلى القرآن، أي: ما يقول هذا القرآن برأيه، إنما هو وَحيٌ[١١٣]، أو: ما الذي يُخبِر به إلا وَحْيٌ يوحَى[١١٤].

المبحث الثاني: عَوْد ضمير الغائب إلى غير مذكور في القرآن الكريم:

يرى طه حسين أن القرآن الكريم استخدم ضمير الغائب من دون ذكر مرجعه في السياق، وذلك عند الحديث عن القبائل، أو مشركي مكة، أو يهود يثرب، وكذلك عند الحديث عن سؤال المسلمين للنبي – صلى الله عليه وسلم – في بعض أمور الشريعة، ثم قال: "وبوسعنا أن نقول على وجه التأكيد: إن الضمير (هم) في جميع الآيات التي تَرِد فيها عبارة (يسألونك) لا معنى له ولا دلالة إلا ما لاسم الإشارة (هؤلاء) أو (أولئك)"(١١٥). ثم قال في صراحة: "ومن الممكن إذن أن يقال: إن الضمير يُستخدم كاسم إشارة إذا ورد بغير اسم مذكور يعود إليه، أو لا يطابقه في النوع والعدد في أيٍّ من الآيات التي تروي جدل المشركين، أو اليهود، أو المنافقين، أو تَرُدُّ عيه"(١١٦).

ثم رأى أن الله تعالى لا يذكر القرآن بلفظه صراحةً إلا في حالات قليلة نسبيًّا تكون فيها أهمية خاصة مباشرة لكلمات: (القرآن، والكتاب، والوحي، والذِّكر)، وهو يستخدم بصفة عامة الضمير (هو) أو (ـه)؛ نحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾(١١٧)، ﴿إِنَّهُ الْحَقُّ﴾(١١٨)، وكان المعنى واضحًا لكل الناس، ثم قال: "ومن المؤكَّد إذن أن الضمير الذي يعود إلى القرآن في الآيات التي لم يُذكَر فيها بالاسم هو اسم إشارة"(١١٩). كما يرى طه حسين أن الضمائر (هو، ـه، ه) الذي لا تعود إلى اسم مذكور صراحةً في السياق الواضح أنها تعود إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – لأنه هو المَعْنِيُّ بهذا كله، ثم قال: "ومن المؤكَّد أن الضمائر في هذه الحالة اسم إشارة"(١٢٠).

ثم رأى أن القرآن الكريم في آيات التشريع ترِدُ فيه بعض الضمائر التي لا تطابق مراجعها، وقد لا يوجد لها مرجع في السياق، فينبغي عندئذٍ أن نقدِّر ضمير الغائب بمعنى اسم الإشارة؛ إذ قال: "يُعنَى القرآن عنايةً كبيرة في الآيات التشريعية بالإيجاز والدقة مع الحرص على إضفاء طابع من الجلال على القواعد التي يقرِّرها؛

وهو الطابع الذي يُلاحَظ بدرجةٍ أو بأخرى في النصوص القانونية القديمة بصفة عامة، ويترتب على ذلك أن ضمير الغائب يتعرَّض عندئذٍ لقدْرٍ من القَسْر، ولا يطابق باطِّراد اسمًا يتقدمه، فالقرآن يعوِّل كثيرًا على النص ككلٍّ، وعلى الظروف، وعلى ذكاء مَن يقرأون أو يفهمون الآية التشريعية، والقرآن بعبارة أخرى يستخدم في هذه الحالة كثيرًا من ضمائر الغائب مع إعطائها دلالة اسم الإشارة ... وعلينا إذن عندما نجد في آية تشريعية ضمائر لا تعود إلى شيء في النص، أو لا تطابق مرجعها الظاهر أن نفسِّر هذه الضمائر – دون تردُّد – كأسماء إشارة"(١٢١).

كما رأى طه حسين أن **ضمائر البناء** في القرآن – وهي التي لا يوجد لها مرجع في النص – يمكن أن تُفهَم بفضل السياق، والواقع أن السياق وحده لا يكفي للكشف عن المرجع الذي تعود إليه، وينبغي أن يُضاف إلى السياق عوامل مساعدة أخرى مثل الإشارات والإيماءات في المقاطع الخطابية، والمعارف التي تتوافر لدى السامع أو القارئ بفضل الكتابات المقدسة أو التراث الشعبي، وواضح أن السامع أو القارئ قد صار على ألفة بكل ذلك؛ بحيث لم يَعُد يُعيره انتباهًا، وقد بدا للبعض أن السياق يكفي لفهم معنى هذه الضمائر؛ بحيث يمكن في نهاية المطاف أن تخضع للقاعدة النحوية، وذلك لأن النص فيما يبدو يدل ضمنًا على مراجعها، ولكن النص على عكس ما يرون لا يوحي بأي كلمة معينة يمكن إرجاع الضمير المستخدمة إليها، ومثال ذلك ما رود في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ. فَجَعَلْنَاهَا نَكَالًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾(١٢٢)، أمَّا النحويون الذين تكلَّفوا كثيرًا من المشقَّة لإيجاد دعامة لهذا النوع من الضمائر، وإن لم يتَّفقوا في جميع الحالات؛ فقد قدَّروا كلمة (مسخة)(١٢٣) أو (أمة)، ولكن ليس في النص ما يبرر افتراض هاتين الكلمتين أو ما يوحي بهما، والضمير لا يعود إلى أيّ منهما، وإنما يعود إلى القصة التي

وقعت للمعتدين في السبت، والنص وحده لا يكفي لإدراك هذا المرجع، وينبغي أن يُضاف إليه ما توافر من معارف لدى بني إسرائيل الذين يخاطبهم القرآن، وواضح أن الضمير هنا اسم إشارة، (وجعلنا هذه درسًا)[١٢٤].

ثم استدل أيضًا بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ. فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَٰلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَىٰ﴾[١٢٥]، ثم قال: "قد يبدو أن الضمير[١٢٦] يعود إلى (النفس)، ولكن الاسم والضمير لا يتفقان للأسف في الجنس؛ لذلك افترض النحويون والمفسرون أنه يعود إلى شخص دُلَّ عليه بالضرورة بكلمة (نفس)، أو يعود إلى القتيل المعنيّ ضمنًا بالفعل (قتلتم)، ولكن العبارة لا تدل بالضرورة على الشخص، ولا على القتيل، فبإمكاننا أن نُقدِّر أيضًا أن المَعْنِيَّ هو جسم القتيل، ويحسن إذن أن نعد هذا الضمير اسم إشارة: اضربوا هذا الذي ترونه بقطعة من البقرة"[١٢٧].

كما استدل بقوله تعالى: ﴿فَاهْبِطْ مِنْهَا﴾[١٢٨]، ورأى أن الضمير في (منها) يعود على الجنة، وإن لم تُذكر، وليس في النص ما يُوحي بذلك، ولكنَّ القصة معروفة بفضل سِفر التكوين[١٢٩]. ثم تكرر هذا في قوله تعالى[١٣٠]: ﴿قَالَ فَاخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾[١٣١].

ثم استدل أيضًا بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَابَّةٍ﴾[١٣٢]، ورأى أنه من الواضح أن الضمير في (عليها) يدل على الأرض، ولقد نتخيَّل النبي – صلى الله عليه وسلم – يتلو هذه الآية الخطابية شافعًا تلاوته بإشارة أو إيماءة واسعة النطاق للدلالة على الأرض[١٣٣]، ويكثر استخدام هذه الضمائر البنائية في القرآن[١٣٤].

ثم تناول قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَن يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾[١٣٥]، ثم قال: "إن الضمير المثنى (هما) المستتر في (إلا أنْ يخافا) لا يعود إلى شيء في النص، ومن الواضح أنه يدل على الزوجين؛ لأن موضوع الاهتمام هو الطلاق، واستخدام الضمير يحقق للآية كثيرًا من الإيجاز؛ لأنه لا يتكون في هذه الحالة إلا من حرف واحد هو ألف المثنى، ومن المؤكَّد أنه اسم إشارة: (إلا أن يخاف هذان اللذان هما موضع الاهتمام عند الحديث عن الطلاق، أي المُطلق والمُطلَّقة). وكذلك الضمير في (افتدتْ) لا يعود إلى أي اسم في النص، غير أنه يدل بلا أدنى شكٍّ على الزوجة؛ لأن الأمر يتعلق بالطلاق وبالمال الذي يمكن للمرأة أن تدفعه لزوجها لتفتدي حُرّيتها، وهذا الضمير أكثر إيجازًا من الاسم، أي (الزوجة)، ومن اسم الإشارة العادي (هذه) أو (تلك)، وسبب ذلك أنه غير مصرَّح به، أو أنه مستتر كما يقول النحويون العرب، وينبغي لكي تكون ترجمة هذه الجملة مفهومة أن يوضع اسم الإشارة محلَّ الضمير: (فيما افتدتْ هذه به)"[١٣٦].

كما ذكر طه حسين قوله تعالى: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَتَرَاجَعَا إِن ظَنَّا أَن يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾[١٣٧]، ثم قال: "ومن الواضح أن الضمير (هو) المقدَّر في (فإن طلَّقها) الأولى يدل على الزوج الذي لم يُذكر في النص: (إن طلَّقها هذا)، أمَّا الضمير (هو) في (فإن طلَّقها) الثانية فيدلُّ وفقًا للمألوف على الزوج الثاني[١٣٨].

إن ما ذهب إليه طه حسين في هذه المسألة – من ضرورة استخدام ضمائر الغائب بمعنى اسم الإشارة، وهي الضمائر البنائية التي لا يوجد لها مرجع في السياق،

والضمائر التي تروي جدل المشركين أو اليهود، أو التي يظهر من خلال السياق أنها تعود إلى القرآن الكريم، أو إلى النبي صلى الله عليه وسلم – فيه نظر؛ لأنه لا بأس في أن تعود هذه الضمائر إلى غير مذكور؛ إذ إن استخدام ضمير الغائب هنا من دون ذكر مرجع له إنما يستند إلى السياق المقامي الخارجي، وهو سياق لا يقل أهمية عن سياق النص؛ إذ يُفسَّر مرجع الضمير في كل هذا بناءً على ما رود في كتب المفسرين التي تشرح أو توضح المَعنيين بالكلام، وقد ذكر طه حسين نفسه هذا الكلام بقوله: "ونحن نعرف عن طريق الحديث والسيرة مَن السائلون"(١٣٩)، ثم قال: "ويبدو في الواقع أن الضمير (هم) في مثل هذه الآيات أصبح اسمَ علم يشير إلى أقوام كان النبي – صلى الله عليه وسلم – يختلف إليهم في مكة ويثرب"(١٤٠)، وهذا ما تناوله علماء النص تحت مسمى الإحالة المقامية(١٤١)؛ إذ إن العرب في كلامهم يحذفون كثيرًا من الألفاظ متى وُجد في السياق النصي أو السياق المقامي ما يُنبِّه السامع إلى ما يفسِّرها، ومن ثَم كثر الحذف في كلامهم، وظهر الإيجاز اعتمادًا على المقام الخارجي وثقافة السامع، والثقة في فهمه(١٤٢)، قال ابن مالك: "الأصل تقديم مفسِّر ضمير الغائب، ولا يكون غيرَ الأقرب إلا بدليل، وهو إمَّا مُصَرَّح بلفظه، أو مُستغنًى عنه بحضور مدلوله حسًّا أو عِلمًا، أو بِذكر ما هو له جزءٌ أو كلٌّ، أو نظير، أو مصاحب بوجه ما"(١٤٣). وقال ابن الحاجب: "والمضمَر ما وُضِع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذِكره لفظًا أو معنًى أو حُكمًا"(١٤٤)، وقال السكاكي عندما ذكر الداعي إلى أن يكون المسند إليه ضمير غيبة: "أو كان المسند إليه في ذهن السامع"(١٤٥)، وقال سعد الدين التفتازاني: "وقد يكون وضع المُضمر موضع المُظهر لاشتهاره ووضوح أمره؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾(١٤٦)، أي القرآن، أو لأنه بلغ من عِظَم شأنه إلى أن صار مُتعقل الأذهان نحو: (هو الحي الباقي)، أو لادِّعاء أن الذهن لا يلتفت إلى غيره؛ كقوله في المطلع(١٤٧):

زارت عليها للظلام رواق"(١٤٨)

وقد كثرت الشواهد القرآنية والشعرية عند النحاة على أن ضمير الغائب يصح أن يعود على ما لم يتقدمه في اللفظ، وإنما حضر في ذهن السامع بمجموعة من قرائن الأحوال اللفظية أو المعنوية، ومن ذلك قول الشاعر(١٤٩):

ولقد سريتُ على الظلام بمغشمٍ .:. جَلْدٍ من الفتيان غير مُثَقَّلِ

ممَّن حَملْنَ به وهُنَّ عواقدٌ .:. حَبْلَ النطاَقِ فَشَبَّ غيرَ مُهَبَّلِ

فالضمير في قوله: (حَمَلْنَ) عائد إلى النساء، ولم يوجَد لهن ذِكر، ولكن دُلَّ على المعنى بلفظ (حمل) وما وقع فيه من سياق الكلام. وكذلك قول الشاعر(١٥٠):

فإنك والتابين عروةُ بعد ما .:. دعاك وأيدينا إليه شوارعُ

فكالرجلِ الحادي وقد تلع الضحى .:. وطيرُ المَنايا فوقهنَّ أواقعُ

فالضمير في قوله: (فوقهن) يعود إلى الإبل المدلول عليها بلفظ (الحادي)؛ لأن الحادي يستدعي إبلًا محدودةً، فأغنى ذلك عن ذكرها(١٥١). وهذا نظير قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾(١٥٢)، ففاعل (توارت) ضمير الشمس، ولم تُذكر في السياق لكن أغنَى عن ذكرها ذِكرُ العَشِيّ(١٥٣) والحجاب، وهذا يستلزم معنى الشمس، فكأنها مذكورة(١٥٤). وكذلك قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ﴾(١٥٥)، وقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾(١٥٦)، فقد أضمر الروح أو النفس لدلالة (الحلقوم والتراقي) عليها(١٥٧).

ومثله قول الشاعر(١٥٨):

وما أدري إذا يَمَّمْتُ أَمرًا .:. أريدُ الخيرَ أيُّهما يَلِيني

فالشاعر هنا لم يذكر إلا الخير، وكنَّى بضمير المثنى عن الخير والشر؛ لأنهما متلازمان في الخطور على الذهن غالبًا(١٥٩). وكذلك قول الشاعر(١٦٠):

حتى إذا ألقت يدًا في كافرٍ .:. وأجنَّ عوراتِ الثُّغورِ ظَلامُها

فإنه أراد: حتى إذا ألقت الشمس يدًا في الليل إذ غربت، ولم يُذكر لفظ الشمس في السياق. وكذلك قول الشاعر(١٦١):

أرى كلَّ قومٍ قَاربوا قَيْدَ فَحْلِهِم .:. ونحن خَلَعْنَا قَيْدَهُ فَهْوَ سَارِبُ

فالمراد (قيد فَحْلِنَا)، ومرجع الضمير في قوله: (قيده) لم يتقدم في اللفظ، وإنما عُلم من سياق الكلام قبله. ومن الشواهد أيضًا قول الشاعر(١٦٢):

من قَبْلِها طبت في الظلال وفي .:. مستودع حيث يخصف الورقُ

فإنه يريد: من قبل الأرض، أي قبل وجودك فيها، ولم يَجْرِ ذِكر للأرض في كلامه(١٦٣).

إن ضمائر الغائب الواردة في هذه الشواهد الشعرية والآيات القرآنية التي استدل بها طه حسين – وإن لم تُذكر مراجعها في النص – تُفهَم من السياق العام للخطاب، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ. فَجَعَلْنَاهَا نَكَالًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾(١٦٤)، يعود ضمير الغائب في (فجعلناها) إلى القرية، أو الأمة، أو الحالة، أو المسخة، أو الحيتان، أو العقوبة، قاله أبو حيان، ورأى أن الظاهر عَوْد الضمير إلى مصدر مفهوم من (كونوا)، أي: فجعلنا كينونتهم قِرَدةً خاسئين نكالًا أي عبرة(١٦٥)، وهذا كله يعتمد على فهم السياق النصي والسياق المقامي للآية، وقد أشار طه حسين نفسه إلى ضرورة الاعتماد على السياق الخارجي لمعرفة مرجع هذا الضمير؛ إذ قال: "النص وحده لا يكفي لإدراك هذا المرجع، وينبغي أن يُضاف إليه ما توافر من معارف لدى بني إسرائيل الذين يخاطبهم القرآن"(١٦٦). وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ. فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَٰلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَىٰ﴾(١٦٧)، فهذه الآية استدل بها طه حسين على عود الضمير إلى غير مذكور في النص، وهذا غير صحيح؛ لأن الضمير

في (اضربوه) يعود إلى كلمة (نفس) المذكورة في السياق وإن لم يطابقها في الجنس؛ لأنها هنا مؤولة بكلمة (المقتول، القتيل، الشخص، الإنسان)[١٦٨]، وهذا من الحمل على المعنى.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَن يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾[١٦٩] فالضمير في (يخافا، يقيما، عليهما) عائد إلى الزوجين، والضمير في (افتدَتْ) عائد إلى الزوجة[١٧٠]، وهذا مفهوم من السياق العام للآية الكريمة، قال الخضر حسين: "الضمير في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَن يَخَافَا﴾ يعود إلى الزوجين المُستغنَى عن ذكرهما بحضورهما في أذهان المخاطَبين من الحديث عن الطلاق المُعبَّر عنه بقوله: ﴿أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾، والبقاء على الزواج المُعبَّر عنه بقوله: ﴿فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ﴾، والصداق المذكور في قوله: ﴿مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ﴾، بل من الخطاب في قوله: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا﴾[١٧١].

وكذلك قوله تعالى: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَتَرَاجَعَا إِن ظَنَّا أَن يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾[١٧٢]، فقد تكرر الفعل (طلَّقها)، ولكن مرجع الضمير في الفعلين مختلف، فالضمير في الفعل الأول (طلَّقها) عائد إلى الزوج الأول، والضمير في الفعل الثاني (طلَّقها) عائد إلى الزوج الثاني[١٧٣]، وهذا أيضًا مفهوم من السياق العام للآية. وقد أقرَّ طه حسين نفسه دور المقام الخارجي وما يحيط بسياق الكلام في تفسير مرجع ضمير الغائب؛ إذ قال في تناوله لقوله تعالى: ﴿فَاهْبِطْ مِنْهَا﴾[١٧٤]: "الضمير الوارد في (منها) يعود على الجنة، وإن لم تُذكر، وليس في النص ما يُوحي بذلك، ولكنَّ القصة معروفة بفضل سِفر التكوين"[١٧٥]. ثم قال عند

تناوله لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَابَّةٍ﴾[١٧٦]: "فمن الواضح أن الضمير في (عليها) يدل على الأرض، ولقد نتخيَّل النبي – صلى الله عليه وسلم – يتلو هذه الآية الخطابية شافعًا تلاوته بإشارة أو إيماءة واسعة النطاق للدلالة على الأرض"[١٧٧].

وكذلك ما أورده طه حسين في الضمائر التي لا مرجع لها في السياق، ويُراد بها النبي – صلى الله عليه وسلم – فهذا أيضًا يعتمد على إحالة الكلام إلى السياق الخارجي الذي يعتمد على أقوال المفسرين، ومثال ذلك ما حكاه القرآن الكريم في مطلع سورة (عبس) باستخدام ضمائر الغائب ولا مرجع لها في السياق النصي؛ إذ قال تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰ. أَن جَاءَهُ الْأَعْمَىٰ. وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ. أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَىٰ. أَمَّا مَنِ اسْتَغْنَىٰ. فَأَنتَ لَهُ تَصَدَّىٰ. وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ. وَأَمَّا مَن جَاءَكَ يَسْعَىٰ. وَهُوَ يَخْشَىٰ. فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّىٰ﴾[١٧٨]، فضمائر الغائب المتعددة في هذه الآيات اختلفت مراجعها، والذي فَسَّر لنا هذه المراجع وما تُحيل إليه هو أقوال المفسرين التي تشير إلى عتاب الله عز وجل للنبي – صلى الله عليه وسلم – في عبوسه في وجه عبد الله بن أم مكتوم، وتَصَدِّيْه لبعض زعماء المشركين[١٧٩]، فكيف نحمل الضمائر هنا على أنها أسماء إشارة؟!

المبحث الثالث: ضمائر الفئات في القرآن الكريم:

رأى طه حسين أن ضمائر الفئات التي تعود إلى الاسم الموصول (مَن)، لا تطابقه من حيث النوع أحيانًا، ولا من حيث العدد بصفة خاصة، وعدم التطابق بين اسم الموصول (مَن) والضمير الذي يعود إليه متواتر في القرآن، وهو ليس كثير الحدوث في الشعر، فلم يستشهد النحويون بشاهدٍ عليه غير بيت الفرزدق:

نَكُنْ مِثْلَ مَن يا ذئبُ يَصْطَحِبَانِ[١٨٠].

ثم قال: ولكن ينبغي أن نلاحظ أن هذا البيت لا يشذُّ في الواقع عن المألوف؛ لأن اسم الموصول (مَن) يمكن أن يكون مفردًا أو مثنًّى أو جمعًا، وقد كان في نظر الشاعر مثنًّى، أي أنه يتعلق به وبالذئب الذي كان يُحادثه(١٨١).

ثم قال: لكن يحدث أحيانًا أن تأتي الصلة التي تتلو اسم الموصول في المفرد بينما يكون الخبر في صيغة الجمع؛ واستشهد بقوله تعالى: ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾(١٨٢)، ثم قال: "هنا يأتي فِعل الصلة في المفرد في حين أن الصفة في الجمع"(١٨٣). ويندر تمامًا أن تأتي الصلة في الجمع، فلم يحدث ذلك إلا مرَّتين في القرآن بأكمله(١٨٤)، واستدل بقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾(١٨٥)، وبقوله تعالى: ﴿وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُ وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا دُونَ ذَٰلِكَ وَكُنَّا لَهُمْ حَافِظِينَ﴾(١٨٦)، ثم قال: "يطابق اسم الموصول صلته جمعًا، أمَّا الصفة فليس لها جنس ولا عدد"(١٨٧).

ثم قال: "وبإزاء هذا التجاوز الظاهري في القرآن قرَّر النحويون هذه القاعدة التي ليست في الواقع بقاعدة، والتي نلقاها في جميع كتب النحو في كل العصور، وهي أن اسم الموصول (مَن) مفرد باعتبار لفظه، ومفرد ومثنى وجمع باعتبار معناه، ومن الممكن إذن أن يطابق الصلة والصفة باعتبار اللفظ أو باعتبار المعنى، بل ومن الممكن أن يطابق كُلًّا من جُزأَي الجملة على السواء، ومعنى هذا أنه ليس ثمَّة قاعدة فيما يتعلق باستخدام هذا الاسم الموصول"(١٨٨).

ثم قال: "والواقع مع ذلك هو أن القرآن يستخدم اسم الموصول (مَن) بكثير من التجاوز الظاهري ... ولكن هل هذا التجاوز من جانب القرآن حقيقي؟ أعتقد أنه لا يتعدى الظاهر"(١٨٩). ثم قال: "ينبغي إبداء ملاحظتين قبل أن نحاول صياغة مثل هذه القاعدة: أولًا: أن القرآن يستخدم في صلة اسم الموصول غير المطابق اسم الإشارة

(أولئك)، والضمير (هم) على حدٍّ سواء ... ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾(١٩٠). وثانيًا: أن الاختلاف الذي نجده بين اسم الموصول (مَن) وصِفَته نلاحظه أيضًا بين اسم الموصول المنصرف (الذي) وصِفَته، كما نلاحظه بين أسماء الجنس مثل (إنسان، ونفس) وبين صفاتها. بل لنجده بين بعض أسماء الأعلام والضمائر التي يظهر أنها تعود إليها ... ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾(١٩١)، فمن الواضح هنا أن اسم الموصول في المفرد، وأنه يطابق الصلة من حيث هو كذلك، ولكن الصفة في الجمع ... والواقع أن اسم الموصول (مَن) ليس هو الذي يجوز عليه الإفراد والتثنية والجمع، وإنما اسم الموصول (الذي) هو الذي ينصرف بحسب العدد، فمُثنَّاه هو (اللذان)، أو (اللذينِ)، وجمعه هو (الذين)، وليس من الممكن إذن التشكيك في أن اسم الموصول هنا في المفرد سواء اعتبرنا اللفظ أو المعنى، فكيف نفسِّر مجيء صفته في الجمع؟"(١٩٢).

ثم قال: "ويلاحظ من جهة أخرى أن هذه الصفة تتضمن اسم الإشارة (أولئك) كما تتضمنه صلة اسم الموصول (مَن) في الآية (٨١) من سورة البقرة – ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ – بل إن القرآن ليستخدم مع اسم الموصول المنصرف (الذي) في حالة عدم التطابق اسم الإشارة (أولئك)، والضمير على حدٍّ سواء تمامًا كما يُفعل بالقياس إلى اسم الموصول (مَن) فقد جاء في الآية (٢٦٤) من سورة البقرة ما يلي: ﴿كَالَّذِي يُنفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا﴾(١٩٣)، اسم الموصول في هذه الآية هو (الذي)، والضمير (هم) في (يقدرون، كسبوا)، الذي يظهر أنه يعود إليه هو ضمير للغائب، ومعنى ذلك أن بين اسمَيْ الموصول تشابهًا مطلقًا"(١٩٤).

ثم قال: "وفي الآيتين (١٧، ١٨) من سورة الأحقاف نقرأ ما يلي: ﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَا أَتَعِدَانِنِي أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ الْقُرُونُ مِن قَبْلِي وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ اللَّهَ وَيْلَكَ آمِنْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَيَقُولُ مَا هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ. أُولَئِكَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِم مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ﴾[١٩٥]، وهنا نرى أن اسم الإشارة (أولئك) في الآية (١٨) يعود في الظاهر إلى اسم الموصول (الذي)[١٩٦] في الآية (١٧) غير أنه لا يطابقه"[١٩٧].

ثم قال: "وفي الآية (١٧) من سورة البقرة نقرأ ما يلي: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾[١٩٨]، فالضمير (هم) في (نورهم) لا يطابق اسم الموصول، ومعنى هذا أن ضمير الغائب في صيغة الجمع قد وُضع في مقابل اسم الموصول المفرد (الذي)، وهنا أيضًا يتشابه اسما الموصول (مَن)، و(الذي)[١٩٩].

ثم تحدث عن هذه القاعدة في اسم الجنس، فتناول قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ. أُولَٰئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّئَاتِهِمْ﴾[٢٠٠]، ثم قال: "فاسم الإشارة (أولئك) – (الآية ١٦) – لا يمكن أن يعود إلى المسلمين في الآية (١٥)؛ لأن الإنسان هو الذي يتحدث في الآية الأولى، ولأن الله تعالى هو الذي يحكم على الإنسان في الآية الثانية، واسم الإشارة (أولئك) يعود إذن إلى كلمة (الإنسان)، ولكنه لا يطابقها"[٢٠١].

ثم تناول قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ الْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ. وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ. قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ. الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ. أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾(٢٠٢). ثم قال: "فنحن نلاحظ أن القرآن بعد أن تحدث عن الإنسان في المفرد يوجِّه الخطاب إلى الإنسان في صيغة الجمع، ثم يستخدم ضمير الغائب (هم)، ومعنى هذا أن كلمة (إنسان) مثلها مثل اسمَيْ الموصول (مَن)، و(الذي) لا تطابق عبارات يظهر أنها تعود إليها، وهي مثل هذين الاسمين يجوز أن يحلَّ محلَّها اسم الإشارة (أولئك)، وضمير الغائب (هم) على حدٍّ سواء"(٢٠٣).

ثم قال: "ويمكن لهذه القاعدة أن تنطبق على أسماء الأعلام، فنحن نقرأ في الآية (٢٤) وما يليها من سورة طه ما يلي: ﴿اذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ. قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي. وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي. وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي. يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾(٢٠٤)، فالضمير (هم) في (يفقهوا) الذي يعود في الظاهر إلى فرعون لا يطابقه؛ لأنه في صيغة الجمع، وهناك إذن تشابه مع اسم الموصول من حيث عدم المطابقة، ويمكننا الآن أن نحاول استخلاص قاعدة عامة من كل هذه الأمثلة، فهي تتشابه جميعًا؛ لأن الاسم الموصول (مَن) أو (الذي)، واسم الجنس (إنسان)، واسم العلَم (فرعون) تنطبق على أفراد يمثلون فئات عامة وجماعات (الإنسان، النوع البشري، فرعون، المصريون)، وهي تنطوي من ثَمَّ على فكرة المفرد كما تنطوي على فكرة الجمع، وليس إذن ما يحول دون تفسير هذه الكلمات بمعناها الخاص ودون مطابقتها بهذا المعنى مفردة للصفة التي تحددها وتكمِّلها، ولكن ليس هناك ما يحول ما دامت حددت دون أن يتعلق الحُكم التالي لا بالمفرد ولكن بالجماعة التي يمثلها، بَيْد أن عدم المطابقة يُفسَّر في هذه الحالة منطقيًّا

وليس نحويًّا، فإذا نظرنا في الأمر عن كثَب لاحظنا مع ذلك أن اسم الإشارة لا ينبغي أن يطابق الاسم الذي يتقدمه، وإنما ينبغي أن يطابق الموضوع المشار إليه، ولمَّا كان القرآن يستخدم في حالة هذه الكلمات الدالة على الفئة اسم الإشارة وضمير الغائب على حدٍّ سواء، فإنه يحق لنا تمامًا أن نفترض أن ضمير الغائب له هنا نفس معنى اسم الإشارة ودلالته"(٢٠٥).

ثم قال: "ويمكننا بناءً على ذلك أن نخلص إلى بطلان الفكرة النحوية التي تريد للضمير أن يطابق اسم الموصول باعتبار لفظه تارة، وباعتبار معناه تارة أخرى، فليس للفظ أيُّ دور هنا، وذلك أن الضمير يعود إلى معنى اسم الموصول ذاته عندما يفسره ويحدده وعندئذٍ يطابقه، وهو بوصفه اسم إشارة يعود إلى الجماعة التي يمثِّلها اسم الموصول ولا يطابقها، وهذه القاعدة تتجاوز نطاق اسم الموصول، ويمكن أن تنطبق على كل ما يماثله من الكلمات الدالة على الفئات"(٢٠٦).

ويأتي الرد على طه حسين فيما ذهب إليه في هذه المسألة على النحو الآتي:

إن ما ذهب إليه طه حسين – من أن ضمائر الفئات التي تعود إلى الاسم الموصول (مَن)، ولا تطابقه من حيث النوع أحيانًا، ولا من حيث العدد بصفة خاصة، وأن عدم التطابق هذا متواتر في القرآن، وهو ليس كثير الحدوث في الشعر، ولم يستشهد النحويون عليه إلا بشاهد واحد للفرزدق – كلام غير دقيق، ولعله بنى حُكمه هذا بناءً على رأي ابن خالويه(٢٠٧)، وهو رأيٌ غير دقيق؛ إذ وُجدت شواهد شعرية أخرى تحققت فيها هذه القاعدة، منها قول بعض شعراء الحماسة(٢٠٨):

وإنّي لَمِمَّنْ يَبسطُ الكَفَّ بالنَّدى .:. إذا شَنَجت كَفُّ البَخيلِ وسَاعِدُه

فـ(مَن) هنا مستعملَة في جمع، وأُعيدَ عليها الضمير مفردًا، ومن شواهد عَوْد الضمير عليها جمعًا قول أحد شعراء الحماسة(٢٠٩):

أُحدِّث مَن لاقيتُ يومًا بلاءه .:. وهُم يحسبون أنَّني غيرُ صادقِ

وكذلك قول غضوب[٢١٠]:

أخو الذئبِ يَغْوِي والغرابِ ومَنْ يَكنْ .:. شَرِيكَيْهِ تطمعْ نَفسُهُ كلَّ مطمعِ

فقد جاء الضمير في (يكن) مفردًا، ثم أخبر بـ(شريكَيْهِ) على معنى التثنية، وقد علَّل ابن جني هذه التثنية بقوله: "وساغ ذلك إذ كانت الذيب والغراب في أكثر الأحوال مصطحبينِ، فجريا مجرى الشيء الواحد، فعاد الضمير كذلك"[٢١١]، فكأنه قال: وأيُّ اثنين كانا شَرِيكَيْهِ طمعت أنفسهما كلَّ مطمع[٢١٢].

وأمَّا ما ذهب إليه طه حسين – من أن القرآن فيه تجاوز ظاهري يتمثل في عدم التطابق بين اسم الموصول "مَن" وصِلته، وأن القاعدة التي قررها النحاة (وهي أن اسم الموصول "مَن" مفرد باعتبار لفظه، ومفرد ومثنى وجمع باعتبار معناه، ومن الممكن إذًا أن يطابق الصلة والصفة باعتبار اللفظ أو باعتبار المعنى، بل ومن الممكن أن يطابق كُلًّا من جُزأَي الجملة على السواء) ليست في الواقع بقاعدة، وأن هذا التجاوز لا يتعدى الظاهر – فرأيٌ مردودٌ؛ فقد قرَّر النحاة أن (مَن) إن أُريدَ به شخص واحد معين، فالضمير الراجع إليه لا يكون إلا مفردًا، أما إذا لم يُرَدْ منه شخص واحد، بل أُريدَ منه جماعة، فهذا ما نطقت العرب بالضمير الراجع إليه مفردًا تارةً، وجمعًا مرَّة أخرى[٢١٣]. وهذا دأبهم معه فيما إذا أُريدَ منه الجنس الذي يتحقق فيه معنى صِلَته، فالضمائر التي تعود على (مَن) المستعلمة في سياق الجمع تُفْرَد في حالٍ، وتُجمَع في أخرى، وهذا أمر متحقق في كلام العرب، بل إنه غير مختصٍّ بـ(مَن) الموصولة، ولكنه يجري على أسماء كثيرة يستعملها العرب لتدل على أفراد متعددة[٢١٤]، فيعيدون عليها الضمير مفردًا تارةً، وجمعًا تارةً أخرى، ومثال ذلك لفظ (الجمع) نفسه، فإنهم يستخدمونه مجموعًا، كما في قول الشاعر[٢١٥]:

وجمعُ بني قرَّان فاعرضْ عليهمُ .:. فإنْ يقبلوا هاتا التي نحن نؤبسُ

ويستخدمونه مفردًا، كما في قول الشاعر(٢١٦):

قد صبَّحت معنٌ بجمع ذي لَجَبْ

قيسًا وعِبْدَانَهُمُ بالمُنْتَهَبْ

بل قد تحققت مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى في تركيب واحد، ومن شواهد ذلك قول الشاعر(٢١٧):

لستُ مِمَّن يَكِعُّ أو يستكينو .:. نَ إذا كافَحَتْهُ خيلُ الأعادي

فقد أُعيد الضمير على لفظ (مَن) في قوله: (يَكِعُّ) مفردًا، وأُعيدَ على معناه مجموعًا في قوله: (يستكينون). فهذا الأمر موجود في كلام العرب، ولم يبقَ للنحاة من عملٍ سوى أن يفرّقوا بين الحالين، فقالوا في حال إعادة الضمير عليه مفردًا: إنه محمول على اللفظ، وفي حال إعادته عليه مجموعًا: إنه محمول على المعنى(٢١٨).

وكذلك أيضًا ما ذهب إليه طه حسين من أن اسم الموصول (الذي) شأنه شأن اسم الموصول (مَن) يعود عليه الكلام غير مطابق – كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾(٢١٩)، وقوله تعالى: ﴿كَالَّذِي يُنفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا﴾(٢٢٠)، وقوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾(٢٢١)، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَا أَتَعِدَانِنِي أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ الْقُرُونُ مِن قَبْلِي وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ اللَّهَ وَيْلَكَ آمِنْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَيَقُولُ مَا هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ. أُولَئِكَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِم مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ﴾(٢٢٢) – وأن هذا الأمر غير جائز، فهذا أيضًا محمول على المعنى، فقد يُراد من (الذي) شخص معين،

وعندئذٍ يعود عليه الضمير مفردًا، وقد يُراد منه الجنس فينطبق على أفراد متعددة، وعندئذٍ يعود عليه الضمير مجموعًا، فتحصل المطابقة بين الضمير ومرجعه من جهة المعنى؛ وقد أشار الفراء إلى تأويل (الذي) بجمعٍ؛ إذ قال: "(الذي) غير موقت، فكأنه في مذهب جماعٍ في المعنى، وفي قراءة عبد الله (والذين جاءوا بالصدق وصدَّقوا به)، فهذا دليل على أن (الذي) في تأويل جمع"(٢٢٣). وقد أشار الزمخشري إلى وجه الإخبار بـ(أولئك) عن قوله: (والذي قال لوالديهِ) بقوله: "المرادُ بـ(الذي قال) الجنسُ القائلُ ذلك القول، ولذلك وقع الخبر مجموعًا"(٢٢٤).

وكذلك ما ذهب إليه طه حسين في الكلمات التي تدل على الجنس أو الجماعة المحيطة مثل كلمة (الإنسان، نفْس، فرعون)، وأن الضمائر تعود إليها دون المطابقة، فهذا أيضًا محمول على المعنى(٢٢٥)، فكلمة (الإنسان) في قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ. أُولَٰئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّئَاتِهِمْ﴾(٢٢٦)، المُراد منها الجنس، والجنس يتناول أفرادًا كثيرة، فصح من هذا الوجه أن يشار إليه بالإشارة إلى الجمع، ومثله قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ الْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ. وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ. قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ. الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ. أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾(٢٢٧). ولو لم تكن كلمة (الإنسان) بمعنى الجمع لَمَا صحَّ الاستثناء منها(٢٢٨) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ. إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ

وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾[٢٢٩]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا. إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا. وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا. إِلَّا الْمُصَلِّينَ﴾[٢٣٠].

وكذلك كلمة (نفس) يُراد منها الجنس؛ ولذلك جاز الاستثناء منها في قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ. إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ﴾[٢٣١]؛ فقد استثنى (أصحاب اليمين) من (نفس)؛ لدلالتها على العموم، والعموم جمع. وكذلك كلمة (فرعون) في قوله تعالى: ﴿اذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ. قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي. وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي. وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي. يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾[٢٣٢]، فمرجع الضمير (فرعون وملؤه) الذين شأنهم أن يحضروا في عِلْم السامع متى ذُكر فرعون؛ إذ رئيس القوم كفرعون لا تقع صورته في الذهن غالبًا إلا مصحوبة بما يحفُّ به من رجال[٢٣٣].

وأمَّا ما انتهى إليه طه حسين في قوله ببطلان الفكرة النحوية التي تريد للضمير أن يطابق اسم الموصول باعتبار لفظه تارةً، وباعتبار معناه تارةً أخرى فغير صحيح؛ لأن هذه القاعدة مستقرة ومُطَّردة في النحو العربي، وقد صرَّح علماء العربية بجواز هذا الاستعمال، وذهبوا إلى أنه عربي مبين، وساقوا عليه الشواهد الكثيرة، ولم يَرَوْه مخالفًا لقواعدهم.

والذي يبدو لي من خلال تناول طه حسين لهذه الفئات من الضمائر أنه تغافل عن التأويل، وتعامل مع النص في شكله الظاهر شأنه في ذلك شأن الظاهريين[٢٣٤]، على الرغم من أننا قد نحتاج إلى تأويل بعض التراكيب والجمل حتى يستقيم المعنى، وقد قال طه حسين نفسه في تعليقه على قول الشاعر: **(نَكُن مثل مَن يا ذئبُ يصطحبان)**: ينبغي أن نلاحظ أن هذا البيت لا يشذُّ في الواقع عن المألوف؛ لأن اسم الموصول (مَن) يمكن أن يكون مفردًا أو مثنًّى أو جمعًا، وقد كان في نظر الشاعر مثنًّى، أي أنه يتعلق به وبالذئب الذي كان يُحادثه[٢٣٥].

ممَّا سبق في هذا البحث يبدو لي أن طه حسين أراد أن يؤيد ما ذهب إليه في كتابه: (في الشعر الجاهلي) من أن الشعر الذي يسمُّونه الجاهلي منحولٌ، ولا يمثل اللغة الجاهلية، ولا يمكن أن يكون صحيحًا[٢٣٦]، وبناءً عليه لا يصح التقعيد لضمير الغائب من خلال النصوص الشعرية الجاهلية، وإنما يجب أن نضع قواعدنا في ضوء القرآن الكريم؛ لأنه هو النص الوحيد الصحيح والمنضبط؛ إذ قال: "إنا لعلى يقين ... بأن القرآن كان أساسًا للنحو العربي قبل أي شعر أو نثر صحيح، بل ولقد يبدو أن النصوص التي يُستشهَد بها تأييدًا للقواعد النحوية قد وُضع معظمها في وقت متأخر؛ للبرهنة على أن مثل هذه القواعد التي تتأكد بالقرآن تَثبت صحتها أيضًا عن طريق الشعر ... كم حرص علماء اللغة في القرنين الثاني والثالث على أن يُثبتوا أن القرآن كان هو النموذج الكامل للغة العربية، بل لقد كانوا يفعلون ذلك بطريقة مؤثرة في النفس ساذجة، فلم يتورعوا عن وضع نصوص شعرية مناسبة للأشكال القرآنية؛ لكي يبرهنوا على أن لغة القرآن ونَظْمه يوجدان بحذافيرهما في شعر الشعراء القدامى[٢٣٧]، ولكننا ينبغي أن نذعن للبيِّنة، فهؤلاء العلماء لم يدرسوا القرآن الكريم دراسة فاحصة فيما يتعلق بضمير الغائب، وإلا لتعذَّر عليهم أن يَسْتَبْقوا هذه القاعدة على علَّاتها رغم مئات النصوص القرآنية التي تطعن في صدقها ... نحن مضطرون إلى الإقرار بأن القرآن هو النص الصحيح الوحيد في النثر العربي لتلك الفترة، وبأن الظواهر النحوية التي نلاحظها فيه هي الظواهر العامة في لغة قريش، ونحن مضطرون أيضًا إلى أن نُسلِّم بأن النحويين قد وضعوا نحوهم بالاستناد إلى الشعر، وبخاصة فيما يتعلق بالضمير"[٢٣٨].

وأمَّا ما ذهب إليه طه حسين – من أن النحو العربي يحتاج إلى وضعٍ جديد، وأننا يجب أن نضع نحوًا خاصًّا بالقرآن؛ لأن النحو العربي القديم بصورته الحالية لا يكفي لتفسير القرآن – ففيه نظر؛ لأن القرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين، والقواعد

النحوية قائمة على الاستشهاد به وبما يصدر عن البلغاء من منظوم ومنثور، والقواعد النحوية المستخدمة في القرآن، وفي غيره من النصوص الشعرية والنثرية لم تجئ إلا على ما يستخدمه البلغاء في مخاطباتهم، ولم يجئ إلا على ما كان له عند علماء اللغة أصل ثابت، وليس فيه ما يتجافى عنه الذوق، أو يَنْبُو عنه العقل، فلا بدَّ إذًا من الاعتراف بأن علماءنا القدامى خدموا اللغة العربية، فاستنبطوا القواعد، وساقوا عليها الشواهد، وذهبوا في الاستدلال والبحث اللغوي مذاهب بعيدة[٢٣٩]، وما زال علماؤنا الأجلاء في المجمع اللغوي يكتشفون كل يومٍ أمرًا جديدًا في اللغة العربية واستخداماتها.

الخاتمة:

وبعدُ، فإن ما ذهب إليه طه حسين من أن ضمير الغائب يجب أن يعود دائمًا إلى مذكور متقدم لفظًا ورتبة ليس صحيحًا؛ فقد أثبت البحث أن النحاة أجمعوا على أن هذا الأصل غير واجب، وأقرُّوا قاعدة عَوْد الضمير على ما كان متأخرًا في اللفظ، وأصل رتبته التقديم، وأجازوا كذلك عَوْد الضمير على ما كان متقدمًا في اللفظ ورتبته التأخير، كما استثنى النحاة أبوابًا تكلم فيها العرب بضمائر تعود إلى متأخر في اللفظ والرتبة.

كما أن ما ذكره طه حسين من أن ضمائر الغائب التي تعود إلى متقدم دون مطابقته في القرآن الكريم يجب أن تُستعمل اسمَ إشارة قد حمله النحاة على المعنى، وهو باب نحوي كبير مألوف لدى فصحاء العرب في كلامهم.

وبالمثل فإن ما ذهب إليه طه حسين من أن ضمائر الغائب التي ترجع إلى مصدر مُقدَّر في السياق هي أسماء للإشارة فيه نظر؛ إذ رأى أنه لا داعي لِمَا يفعله النحاة من التحايل على القاعدة، وإرجاع الضمير إلى مصدر فعل الأمر أو النهي، ولكن هذا الرأي غير صحيح؛ لأن هذه القاعدة ثابتة ومطَّردة في النحو العربي، وقد أقرَّ النحاة

صحة استعمال ضمير الغائب عائدًا إلى المصدر الذي يدل عليه فعلٌ أو وصفٌ متقدِّم، واستشهدوا على ذلك بكثير من الآيات القرآنية، والأبيات الشعرية.

كما ذهب طه حسين إلى أن ضمائر الشأن ضمائر غير شخصية؛ لأنها لا تعود إلى شيء في النص، ولا في غير النص، وهذا غير صحيح؛ لأن ضمير الشأن إنما يُشار به إلى متأخر مذكور في النص، فإذا أراد المتكلم أن يستعظم السامع حديثه قبل الأخذ به افتتحه بضمير، وهو أسلوب شائع ومستخدَم في القرآن الكريم وفي كلام العرب.

وذهب طه حسين إلى أن الضمائر البنائية – وهي الضمائر التي لا يوجد لها مرجع في السياق، والتي تروي جدل المشركين أو اليهود، أو التي يظهر من خلال السياق أنها تعود إلى القرآن، أو إلى النبي صلى الله عليه وسلم – تُستخدَم بمعنى اسم الإشارة، وهذا رأي مردود؛ لأنه لا بأس في أن تعود هذه الضمائر إلى غير مذكور؛ إذ إن استخدام ضمير الغائب هنا من دون ذكر مرجع له إنما يستند إلى السياق المقامي الخارجي، وهو سياق لا يقل أهمية عن سياق النص؛ إذ يُفسَّر مرجع الضمير في كل هذا بناءً على ما ورد في كتب المفسرين التي تشرح أو توضح المَعنيين بالكلام.

وذهب طه حسين إلى بطلان الفكرة النحوية التي تريد للضمير أن يطابق اسم الموصول باعتبار لفظه تارةً، وباعتبار معناه تارةً أخرى، ورأى أن هذه القاعدة تنطبق على الألفاظ الدالة على الجنس، وهذا الرأي فيه نظر؛ لأن هذه قاعدة مستقرة ومُطَّردة في النحو العربي، وقد صرَّح علماء العربية بجواز هذا الاستعمال، وذهبوا إلى أنه عربي مبين، وساقوا عليه الشواهد الكثيرة، ولم يَرَوْه مخالفًا لقواعدهم. وقد أثبت هذا البحث أن استعمال ضمير الغائب في القرآن الكريم جاء على وفْق ما نطقت به العرب، وليس فيه أيُّ تجاوز ظاهري – كما رأى طه حسين –.

كما ذهب إلى أنه يجوز أن يحلَّ اسم الإشارة محلَّ ضمير الغائب، والعكس بالعكس، واستند في هذا إلى رأي الزمخشري، وهذا ما ذهب إليه النحاة من جواز إجراء ضمير الغائب مجرى اسم الإشارة، ولكن لا يعني هذا أن الضمير قد نُقل من معناه إلى معنى اسم الإشارة ودلالته، وإنما أُعطي حُكمَ اسم الإشارة في استعماله للجمع، ولا يعني إعطاءُ الكلمة حُكمَ الأخرى موافقتَها في المعنى، بل يكفي أن تتشابه الكلمتان في بعض الوجوه، وقد تشابه ضمير الغائب واسم الإشارة في الإبهام، وفي احتياج كل منها في استعماله إلى ما يوضح المراد منه.

وأخيرًا فإن طه حسين تغافل عن بابٍ من أهم أبواب اللغة وهو (الحمل على المعنى)؛ لأنه أراد من خلال بحثه أن يؤيد ما ذهب إليه في كتابه: (في الشعر الجاهلي) من أن الشعر الجاهلي منحول، فلم يوفَّق في ذلك، بل جاءت تعليلاته النحوية غير مقنعة، ولا تعتمد على أسس نحوية، ومن ثَمَّ فإنه لم يُعِد المحاولة مرةً أخرى.

الهوامش:

(١) انظر: طه حسين (٢٠١٩م). من الشاطئ الآخر، كتابات طه حسين بالفرنسية، جمعها وترجمها وعلَّق عليها: عبد الرشيد الصادق محمودي، ط٢، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ص ١٣٢ – ١٣٣

(٢) انظر: نفسه، ص ١٥٦

(٣) انظر: نفسه، ص ١٤٨ – ١٤٩

(٤) استخدام الكاف هنا خطأ شائع، وقد تكرر في أكثر من موضع في النص المنقول من بحث طه حسين.

(٥) محمد الخضر حسين (١٤٣١هـ – ٢٠١٠م). موسوعة الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين، جمعها وضبطها: علي الرضا الحسيني، ط١، سوريا: دار النوادر، ٢/ ٧٩

(٦) انظر: طه حسين (١٩٩٨م). في الشعر الجاهلي، ط٢، تونس: دار المعارف للطباعة والنشر، ص ٤١، ٥٣، ١٠٠، ١٥٧، ١٩٥

(٧) ذكره محمد عبد الخالق عضيمة تحت عنوان: (إجراء الضمير مجرى اسم الإشارة)، واستشهد على ذلك بشواهد كثيرة من القرآن الكريم. انظر: محمد عبد الخالق عضيمة (٢٠٠٤م). دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القاهرة: دار الحديث ، ٨/ ٥١ – ٥٤

(٨) طه حسين: من الشاطئ الآخر، ص ١٣١ – ١٣٢

(٩) نفسه، ص ١٣٤

(١٠) نفسه، ص ١٣١

(١١) نفسه، ص ١٣١

(١٢) البقرة : ٢٣٤

(١٣) الضمير هو نون النسوة في (يتربصْنَ)، وليس (هَنَّ) – كما رأى –.

(١٤) انظر: الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد (١٤٣١هـ - ٢٠١٠م). الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: يوسف الحمادي، ط١، القاهرة: مكتبة مصر، ١/ ٢٦٨. الأخفش أبو الحسن سعيد بن مسعدة (١٤١١هـ - ١٩٩٠م). معاني القرآن، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١/ ١٨٩. النحاس أبو جعفر بن محمد بن إسماعيل (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م). إعراب القرآن، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط٢، بيروت: عالم الكتب، ١/ ٣١٧، ٣١٨

(١٥) طه حسين: من الشاطئ الآخر، ص ١٤٦

(١٦) ابن مالك محمد بن عبد الله بن مالك (١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م). تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: د. محمد كامل بركات، الجمهورية العربية المتحدة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ص ٢٧. ابن مالك محمد بن عبد الله بن مالك (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م). شرح التسهيل، تحقيق، د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط١، القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١/ ١٥٦، ١٥٧

(١٧) انظر: ابن مالك: التسهيل، ص ٢٨. ابن يعيش موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (د. ت). شرح المفصَّل، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، وإسماعيل عبد الجواد عبد الغنى، القاهرة: المكتبة التوفيقية، ٢/ ٢١، ٢٢. المبرد أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م). المقتضب، تحقيق: د. محمد عبد الخالق عضيمة، ط٣، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ٤/ ٢٨٠. أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف بن علي بن يوسف (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م). ارتشاف الضرَب من لسان العرب: تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢/ ٩٤١. ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م). المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دمشق: دار الفكر، ١/ ١٠٩. عباس حسن (د. ت). النحو الوافي، ط٣، القاهرة: دار المعارف، ١/ ٢٥٥.

(١٨) طه : ٦٧

(١٩) القصص : ٧٨

(٢٠) الرحمن : ٣٩

(٢١) انظر: جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر (١٤٣١هـ – ٢٠١٠م). الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: د. محمد متولي منصور، ط١، القاهرة: مكتبة دار التراث، ص ٥٢٤

(٢٢) العسكري أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل (د. ت). جمهرة الأمثال، بيروت: دار الفكر، ٢/ ١٠١. الميداني أبو الفضل أحمد بن محمد (د. ت). مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار المعرفة، ٢/ ٧٢.

(٢٣) أرطأة بن سُهَيَّة المُرِّي. انظر: أبو تمام حبيب بن أوس الطائي (١٤١٨هـ – ١٩٩٨م). ديوان الحماسة، شرحه وعلق عليه: أحمد حسن بسج، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ص ٢٨٦

(٢٤) انظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ١/ ١٦٠

(٢٥) البقرة : ١٢٤

(٢٦) انظر: الزمخشري: الكشاف، ١/ ١٨٢. أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف بن علي بن يوسف (١٤١٣هـ – ١٩٩٣م). البحر المحيط، تحقيق: د. زكريا عبد المجيد التوني، ود. أحمد النجولي الجمل، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١/ ٥٤٥. ابن هشام جمال الدين بن يوسف بن أحمد الأنصاري (٢٠٠٤م). شرح شذور الذهب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار الطلائع، ص ١٦٩

(٢٧) انظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ١/ ١٦١

(٢٨) انظر: الرضي محمد بن الحسن رضي الدين الاستراباذي (١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م). شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط١ القاهرة: عالم الكتب، ٢/ ٤٠٧. البغدادي عبد القادر بن عمر البغدادي (١٤١٨هـ – ١٩٩٧م). خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٤، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١/ ٢٧٧، ٢٧٨. ابن عقيل: المساعد، ١/ ١١٢

(٢٩) ابن جني أبو الفتح عثمان بن جني (٢٠٠٦م). الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ١/ ٢٩٣، ٢٩٤. ابن عقيل: المساعد، ١/ ١١٢

(٣٠) انظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ١/ ١٦١. أبو حيان: ارتشاف الضرب، ٢/ ٩٤٣. ابن عقيل: المساعد، ١/ ١١٢، ١١٣

(٣١) انظر: البغدادي: خزانة الأدب، ١/ ٢٧٧، ٢٧٨. ابن جني: الخصائص، ١/ ٢٩٤. ابن الشجري هبة الله بن علي بن الشجري (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م). أمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة: د. محمود محمد الطناحي، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١/ ١٥٣

(٣٢) حسان بن ثابت. انظر: حسان بن ثابت (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م). ديوان حسان بن ثابت، شرحه وكتب هوامشه: عبدأ مهنا، ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ص ٢٣٥. ابن مالك: شرح التسهيل، ١/ ١٦١

(٣٣) انظر: محمد الخضر حسين: موسوعة الأعمال الكاملة، ٢/ ٨٦

(٣٤) أبو جندب بن مرَّة القِرْدي. انظر: عبد القادر البغدادي: خزانة الأدب، ١/ ٢٨٠

(٣٥) سليط بن سعد. انظر: ابن شجري: الأمالي، ١/ ١٥٢. عبد القادر البغدادي: خزانة الأدب، ١/، ٢٨٠.

(٣٦) انظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ١/ ١٦١

(٣٧) قال أبو حيان: "وإنما نبني المقاييس على وجود الكثرة". أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف بن علي بن يوسف (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دمشق: دار القلم، ٩/ ١٨٩

(٣٨) ابن مالك: التسهيل، ص ٢٨. وانظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ١/ ١٦٢ - ١٦٤. أبو حيان: ارتشاف الضرب، ٢/ ٩٤٥. ابن عقيل: المساعد، ١/ ١١٣، ١١٤. السيوطي: الإتقان، ص ٥٢٤. محمد الخضر حسين: موسوعة الأعمال الكاملة، ٢/ ٨٧

(٣٩) محمد حسن شراب (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م). شرح الشواهد الشعرية في أمَّات المكتب النحوية، ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١/ ١١٤. أبو حيان: ارتشاف الضرب، ٤/ ١٧٤٧

(٤٠) ابن هشام: شرح شذور الذهب، ص ١٦٦. ابن هشام جمال الدين بن يوسف بن أحمد الأنصاري(٢٠٠٥م). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار الطلائع، ٢/ ١٥٠. الخضر حسين: موسوعة الأعمال الكاملة، ٢/ ٨٧ – ٨٨

(٤١) البقرة : ٢٣٤

(٤٢) الفرَّاء يحيى بن زياد الفرَّاء (٢٠٠٠م). معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١/ ١٥٠. وانظر: أبو حيان: البحر المحيط، ٢/ ٢٣٢

(٤٣) انظر: أبو حيان: نفسه، ٢/ ٢٣٢

(٤٤) الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السَّري (١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م). معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط١، بيروت: عالم الكتب، ١/ ٣١٥

(٤٥) الطلاق : ٤ – ٥

(٤٦) طه حسين: من الشاطئ الآخر، ص ١٣٨

(٤٧) النساء : ٤

(٤٨) الزمخشري: الكشاف، ١/ ٤٢٥

(٤٩) صدر البيت: (فيها خطوطٌ من سوادٍ وبَلَق) . انظر: الزمخشري: نفسه، ١/ ١٥١، ٤٢٦. أبو حيان: البحر المحيط، ٣/ ١٧٥. ابن هشام: مغني اللبيب، ٢/ ٣٣٤

(٥٠) طه حسين: من الشاطئ الآخر، ص ١٣٩

(٥١) آل عمران : ١٥

(٥٢) قوله تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَٰلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِندَهُ حُسْنُ الْمَآبِ﴾. آل عمران : ١٤

(٥٣) انظر: طه حسين: من الشاطئ الآخر، ص ١٣٩ – ١٤٠

(٥٤) النساء : ٢٤

(٥٥) قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُم مِّنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا. حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّـهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾. النساء : ٢٢ – ٢٣

(٥٦) انظر: طه حسين: نفسه، ص ١٤٠

(٥٧) نفسه، ص ١٤١

(٥٨) قال ابن جني: "والعرب إذا حملت على المعنى لم تَكَد تراجع اللفظ". ابن جني: الخصائص، ٢/ ٤٢٠. وقد ذكر محمد عبد الخالق عضيمة ذلك في كتابه: (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) تحت عنوان: (مراعاة المعنى ابتداءً) وأورد مجموعة من الآيات التي رُوعي فيها المعنى ابتداءً، وكذلك (الآيات في مراعاة اللفظ والمعنى) أورد فيها أكثر من مائة موضع في القرآن الكريم عن مراعاة اللفظ والمعنى. انظر: محمد عبد الخالق عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ٣/ ٢٤٧ – ٢٧٤

(٥٩) انظر: ابن جني: الخصائص، ٢/ ٤١١ – ٤٣٥

(٦٠) نفسه، ٢/ ٤١١

(٦١) انظر: عبد القادر البغدادي: خزانة الأدب، ٩/ ٣٩٣. محمد حسن شراب: شرح الشواهد الشعرية، ٢/ ٢٢٢

(٦٢) ابن جني: الخصائص، ٢/ ٤١٩

(٦٣) أخرجه البخاري محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي (١٤٢٢هـ – ٢٠٠٠م). صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير ناصر الناصر، ط١، بيروت: دار طوق النجاة، كتاب: النكاح، باب: إلى مَن ينكح، وأي النساء خير، وما يُستحب أن يتخيَّر لنُطَفه من غير إيجاب، حديث رقم: (٥٠٨٢)، ٧/ ٦

(٦٤) ابن الأثير مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد (١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م). النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، بيروت: المكتبة العلمية، ١/ ٤٥٤. وانظر: الخضر حسين: موسوعة الأعمال الكاملة، ٢/ ٩٥

(٦٥) ابن جني: الخصائص، ٢/ ٤٢٣، ٤٣٥

(٦٦) يوسف : ٣١

(٦٧) انظر: الزمخشري: الكشاف، ١/ ٤٢٦، ٤٢٧. أبو حيان: البحر المحيط، ٣/ ١٧٤، ١٧٥

(٦٨) انظر: محمد عبد الخالق عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ٨/ ٥١ – ٥٤

(٦٩) البقرة : ٦٨

(٧٠) الزمخشري: الكشاف، ١/ ١٥١. وانظر: الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، ١/ ١٥٠

(٧١) المائدة : ٨

(٧٢) المجادلة : ١٢

(٧٣) الصف : ١١، قال تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

(٧٤) النساء : ١٧١

(٧٥) انظر: السفاطوني محمد معصوم بن سالم السماراني (د. ت). تشويق الخلان (حاشية على شرح الآجرومية للعلامة السيد أحمد بن السيد زيني دحلان)، بيروت: دار الكتب العلمية، ص ١١٤. الخضر حسين: موسوعة الأعمال الكاملة، ٢/ ١١٠ – ١١١

(٧٦) انظر: الشُّمُنِّي تقي الدين أحمد بن محمد (د. ت). المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، تحقيق: محمد السيد عثمان، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢/ ٥٥٣. السفاطوني السماراني: تشويق الخلان، ص ١١٤

(٧٧) البقرة : ١٤٩

(٧٨) انظر: طه حسين: من الشاطئ الآخر، ص ١٣٧

(٧٩) المائدة : ٨

(٨٠) انظر: طه حسين: نفسه، ص ١٣٨

(٨١) انظر: محمد عبد الخالق عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ٨/ ٣٦ – ٣٩

(٨٢) انظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب، ٢/ ٩٤٢

(٨٣) انظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ١/ ١٥٧

(٨٤) القطامي. انظر: عبد القادر البغدادي: خزانة الأدب، ٥/ ٢٢٥. الفراء: معاني القرآن، ١/ ١٠٤. ابن الشجري: الأمالي، ٢/ ٣٦

(٨٥) انظر: ابن الشجري: نفسه، ٢/ ٣٦

(٨٦) أبو قيس الأسلت الأنصاري. انظر: عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب، 4/ 364، ٥/ ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨. ابن جني: الخصائص، ٣/ ٤٩. ابن جني أبو الفتح عثمان بن جني (١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م). المحتسَب في تبيين وجوه شواذِّ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: د. علي النجدي ناصف، ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١/ ١٧٠. الفراء: معاني القرآن، ١/ ١٠٤. ابن الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (٢٠٠٩م). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار الطلائع، ١/ ١٣٠. ابن الشجري: الأمالي، ٢/ ٣٦

(٨٧) ابن مالك: شرح التسهيل، ٢/ ١٥٧، ١٥٨

(٨٨) زهير بن مسعود الضبي. انظر: عبد القادر البغدادي: خزانة الأدب، ٥/ ٢٢٨. ابن الشجري: الأمالي، ٢/ ٣٥

(٨٩) انظر: محمد الخضر حسين: موسوعة الأعمال الكاملة، ٢/ ٩٣ – ٩٤

(٩٠) الأنعام : ١٢١

(٩١) آل عمران : ١٧٣

(٩٢) انظر: الفراء: معاني القرآن، ١/ ٣٥٢

(٩٣) آل عمران : ١٨٠

(٩٤) انظر: الفراء: معاني القرآن، ١/ ٢٤٨، ٢٤٩

(٩٥) الأنعام : ٢٩ – المؤمنون : ٣٧

(٩٦) النجم : ٤

(٩٧) انظر: طه حسين: من الشاطئ الآخر، ص ١٤١ – ١٤٢

(٩٨) يقصد بها طه حسين (ضمائر الشأن).

(٩٩) طه حسين: نفسه، ص ١٥٥

(١٠٠) يونس : ١٧

(١٠١) الجن : ١

(١٠٢) انظر: طه حسين: نفسه، ص ١٥٥

(١٠٣) يشير إليها ابن مالك بقوله: "ويتقدم أيضًا غيرَ مَنْوي التأخير إن جُرَّ بِرُبَّ، أو رُفع بنِعْمَ أو شبهها، أو بأول المتنازعين، أو أُبدل منه المفسِّر، أو جُعل خبره، أو كان المسمَّى ضمير الشأن عند البصريين، وضمير المجهول عند الكوفيين". ابن مالك: التسهيل، ص ٢٨. وانظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ١/ ١٦٢ – ١٦٤. ابن هشام: شرح شذور الذهب، ص ١٦٩، ١٧٠. محمد الخضر حسين: موسوعة الأعمال الكاملة، ٢/ ٨٧

(١٠٤) انظر: الرضي: شرح الكافية، ٢/ ٤٠٧. السيوطي: الإتقان، ص ٥٢٨

(١٠٥) أورد محمد عبد الخالق عضيمة أمثلة متعددة لذلك في كتابه. انظر: محمد عبد الخالق عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ٨/ ١٢٥ – ١٣٥

(١٠٦) الحج : ٤٦

(١٠٧) النمل : ٩

(١٠٨) الإخلاص : ١

(١٠٩) الأنعام : ٢٩ – المؤمنون : ٣٧

(١١٠) الزمخشري: الكشاف، ٣/ ١٦٦. ابن مالك: شرح التسهيل، ١/ ١٦٣

(١١١) الخضر حسين: موسوعة الأعمال الكاملة، ٢/ ١١٢. وانظر: الفراء: معاني القرآن، ٢/ ٢٢٨. الزمخشري: الكشاف، ٣/ ١٦٦. ابن مالك: شرح التسهيل، ١/ ١٦٣. أبو حيان: ارتشاف الضرب، ٢/ ٤٩٦. ابن عقيل: المساعد، ١/ ١١٤

(١١٢) النجم : ٤

(١١٣) انظر: الفراء: معاني القرآن، ٣/ ٩٥

(١١٤) انظر: الفراء: نفسه، ٣/ ٩٥. النحاس: إعراب القرآن، ٤/ ٢٦٥

(١١٥) طه حسين: من الشاطئ الآخر، ص ١٣٥

(١١٦) نفسه، ص ١٣٦

(١١٧) يوسف : ٢ – الدخان : ٣ – القدر : ١

(١١٨) هود : ١٧ – القصص : ٥٣

(١١٩) طه حسين: نفسه، ص ١٣٦

(١٢٠) نفسه، ص ١٣٧

(١٢١) نفسه، ص ١٤٤ – ١٤٥

(١٢٢) البقرة : ٦٥ – ٦٦

(١٢٣) انظر: الفراء: معاني القرآن، ١/ ٤٣. الزمخشري: الكشاف، ١/ ١٥٠

(١٢٤) طه حسين: من الشاطئ الآخر، ص ١٤٢ – ١٤٣

(١٢٥) البقرة : ٧١ – ٧٢

(١٢٦) أي: الهاء في (اضربوه).

(١٢٧) طه حسين: نفسه، ص ١٤٣

(١٢٨) الأعراف : ١٣

(١٢٩) طه حسين: نفسه، ص ١٤٣

(١٣٠) الحجر : ٣٤ – ص : ٧٧

(١٣١) طه حسين: نفسه، ص ١٤٣

(١٣٢) النحل : ٦١

(١٣٣) طه حسين: نفسه، ص ١٤٤

(١٣٤) نفسه، ص ١٤٤

(١٣٥) البقرة : ٢٢٩

(١٣٦) طه حسين: نفسه، ص ١٤٥

(١٣٧) البقرة : ٢٣٠

(١٣٨) طه حسين: نفسه، ص ١٤٥ – ١٤٦

(١٣٩) نفسه، ص ١٣٥.

(١٤٠) نفسه، ص ١٣٥

(١٤١) تسمى الإحالة خارج اللغة، أو الإحالة خارج النص، وتعني إحالة عنصر لغوي إحالي إلى عنصر إشاري غير لغوي موجود في المقام الخارجي؛ كأن يحيل ضمير المتكلم المفرد على ذات صاحبه المتكلم؛ حيث يرتبط عنصر لغوي إحالي بعنصر إشاري غير لغوي هو ذات المتكلم، ففي

الإحالة المقامية الخارجية يحيل العنصر الإحالي (الضمير أو الموصول أو اسم الإشارة...) إلى عنصر إشاري، ويكون هذا المحال إليه خارج النص، أي أن الإحالة المقامية تعتمد على ربط النص بسياقه الخارجي، فللسِّياق دور مهم في هذا النمط من الإحالة المقامية؛ إذ ينبغي للمتلقي أن يضع في اعتباره كل ما يعرفه عن محيط النص. انظر: الأزهر الزنَّاد (١٩٩٣م). نسيج النص؛ بحث فيما يكون به الملفوظ نصًا، ط١، بيروت: المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ص ١١٩. محمد خطابي (٢٠٠٦م). لسانيات النص؛ مدخل إلى انسجام الخطاب، ط٢، المغرب: المركز الثقافي العربي، ص ١٧٨. روبرت دي بوجراند (٢٠٠٧م). النص والخطاب والإجراء، ترجمة: د. تمام حسان، ط٢، القاهرة: عالم الكتب، ص ٣٣٢.

(١٤٢) انظر: السيوطي: الإتقان، ص ٥٢٥. محمد الخضر حسين: موسوعة الأعمال الكاملة، ٢/ ٨٢ – ٨٣

(١٤٣) ابن مالك: التسهيل، ص ٢٧. وانظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب، ٢/ ٩٤١

(١٤٤) ابن الحاجب عثمان بن عمر بن الحاجب (١٤٣١هـ – ٢٠١٠م). الكافية في علم النحو، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، القاهرة: مكتبة الآداب، ص ٣٢. الرضي: شرح الرضي على الكافية، ٢/ ٤٠١

(١٤٥) السكاكي يوسف بن محمد بن علي (١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م). مفتاح العلوم، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ص ٢٧١

(١٤٦) يوسف : ٢ – الدخان : ٣ – القدر : ١

(١٤٧) أبو العلاء المعري. وتمام البيت: (ومِنَ النجومِ قَلائِدٌ ونِطاقُ). انظر: أبو العلاء المعري (د. ت). سقط الزند، شرحه: أحمد شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، ص ١٥٤

(١٤٨) التفتازاني سعد الدين مسعود بن عمر (١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م). المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط٣، بيروت: دار الكتب العلمية، ص ٢٨٣. الخضر حسين: موسوعة الأعمال الكاملة، ٢/ ٨٩ – ٩١

(١٤٩) أبو كبير الهذلي. انظر: عبد القادر البغدادي: خزانة الأدب، ٢/ ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤. محمد حسن شراب: شرح الشواهد الشعرية، ٢/ ٣٠٠. ٣١- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م). الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، ط٤، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١/ ١٠٩. ابن هشام: مغني اللبيب، ٢/ ٣٤٢. أبو البركات الأنباري: الإنصاف، ٢/ ٥٤

(١٥٠) لم أقف على قائله. انظر: محمد حسن شراب: شرح الشواهد الشعرية، ٢/ ١٠٢.

(١٥١) ابن مالك: شرح التسهيل، ١/ ١٥٨. ابن عقيل: المساعد، ١/ ١١١

(١٥٢) ص : ٣٢

(١٥٣) في قوله تعالى: ﴿إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ﴾. ص : ٣١

(١٥٤) ابن مالك: شرح التسهيل، ١/ ١٥٨، ١٥٩. السيوطي: الإتقان، ص ٥٢٥

(١٥٥) الواقعة : ٨٣

(١٥٦) القيامة : ٢٦

(١٥٧) انظر: السيوطي: نفسه، ص ٥٢٤

(١٥٨) المثقب العبدي. انظر: ٤٦- المفضل الضبي (د. ت). المفضليات، تحقيق وشرح: أحمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، ط٦، القاهرة: دار المعارف، ص ٢٩٢

(١٥٩) ابن مالك: التسهيل، ١/ ١٥٩

(١٦٠) البيت للبيد بن ربيعة. انظر: ٣٩- لبيد بن ربيعة (د. ت). ديوان لبيد بن ربيعة العامري، بيروت: دار صادر، ص ١٧٦

(١٦١) الأخنس بن شهاب التغلبي. انظر: المفضل الضبي: المفضليات، ص ٢٠٨. الأنباري أبو محمد القاسم بن محمد بن بشار (١٩٢٠م). شرح المفضليات، تحقيق: كارلوس يعقوب لايل، بيروت: مطبعة الآباء اليسوعيين، ص ٤٢١

(١٦٢) حسان بن ثابت، وقيل: العباس بن عبد المطلب. انظر: ابن منظور محمد بن مكرم بن علي بن أحمد (١٤٠٢هـ - ١٩٨٤م). مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، تحقيق: روحية النحاس وآخرين، ط١، دمشق: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢/ ٣٠

(١٦٣) محمد الخضر حسين: موسوعة الأعمال الكاملة، ٢/ ٩١ - ٩٢

(١٦٤) البقرة : ٦٥ - ٦٦

(١٦٥) انظر: أبو حيان: البحر المحيط، ١/ ٤١٠. الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، ١/ ١٤٩. الأخفش: معاني القرآن، ١/ ١٠٩

(١٦٦) طه حسين: من الشاطئ الآخر، ص ١٤٣

(١٦٧) البقرة : ٧٢ - ٧٣

(١٦٨) انظر: الزمخشري: الكشاف، ١/ ١٥٥. أبو حيان: البحر المحيط، ١/ ٤٢٤

(١٦٩) البقرة : ٢٢٩

(١٧٠) انظر: الزمخشري: الكشاف، ١/ ٢٦١. أبو حيان: البحر المحيط، ٢/ ٢٠٦ - ٢٠٩

(١٧١) الخضر حسين: موسوعة الأعمال الكاملة، ٢/ ٩٨

(١٧٢) البقرة : ٢٣٠

(١٧٣) انظر: الزمخشري: الكشاف، ١/ ٢٦٣. أبو حيان: البحر المحيط، ٢/ ٢١٠ - ٢١١

(١٧٤) الأعراف : ١٣

(١٧٥) طه حسين: من الشاطئ الآخر، ص ١٤٣

(١٧٦) النحل : ٦١

(١٧٧) طه حسين: نفسه، ص ١٤٤

(١٧٨) عبس : ١ - ١٠

(١٧٩) انظر: الفراء: معاني القرآن، ٣/ ٢٣٥. الزمخشري: الكشاف، ٤/ ٥٩٩. أبو حيان: البحر، ٨/ ٤١٨، ٤١٩

(١٨٠) الفرزدق. وصدرُ البيت (تَعَشَّ فإنْ عاهدتَني لا تخونُني): محمد حسن شراب: شرح الشواهد الشعرية، ٣/ ٢٤٧. انظر: ابن جني: الخصائص، ٢/ ٤٢٢ – ٤٢٣. ابن هشام: مغني اللبيب، ٢/ ٦٦

(١٨١) طه حسين: من الشاطئ الآخر، ص ١٤٧

(١٨٢) البقرة : ٣٨

(١٨٣) طه حسين: نفسه، ص ١٤٩

(١٨٤) نفسه، ص ١٤٨

(١٨٥) يونس : ٤٢

(١٨٦) الأنبياء : ٨٢

(١٨٧) طه حسين: نفسه، ص ١٤٩

(١٨٨) نفسه، ص ١٤٨

(١٨٩) نفسه، ص ١٤٨ – ١٤٩

(١٩٠) البقرة : ٨١

(١٩١) الزمر : ٣٣

(١٩٢) طه حسين: نفسه، ص ١٤٩ – ١٥٠

(١٩٣) البقرة : ٢٦٤

(١٩٤) طه حسين: نفسه، ص ١٥٠ – ١٥١

(١٩٥) الأحقاف : ١٧ – ١٨

(١٩٦) جاء في الأصل: (يعود في الظاهر إلى اسم الموصول "مَن"). انظر ص ١٥١

(١٩٧) طه حسين: نفسه، ص ١٥١

(١٩٨) البقرة : ١٧

(١٩٩) طه حسين: نفسه، ص ١٥١

(٢٠٠) الأحقاف : ١٥ – ١٦

(٢٠١) طه حسين: نفسه، ص ١٥٢

(٢٠٢) يس : ٧٧ – ٨١

(٢٠٣) طه حسين: نفسه، ص ١٥٢

(٢٠٤) طه : ٢٤ – ٢٨

(٢٠٥) طه حسين: نفسه، ص ١٥٢ – ١٥٣

(٢٠٦) نفسه، ص ١٥٣ – وانظر أمثلة أخرى في ص ١٥٤ – ١٥٥

(٢٠٧) انظر: ابن خالويه الحسين بن أحمد بن خالويه (١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م). ليس في كلام العرب، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، مكة المكرمة، ص ٢١٨

(٢٠٨) إياس بن الأرَتِّ. انظر: المرزوقي أبو علي أحمد بن علي بن الحسن (١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م). شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، علق عليه وكتب حواشيه: غريد الشيخ، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٤/ ١١٨١

(٢٠٩) قبيصة بن النصراني. انظر: المرزوقي: نفسه، ٢/ ٤٤٢

(٢١٠) انظر: ابن جني: الخصائص، ٢/ ٤٢٣. ابن الشجري: الأمالي الشجرية، ٢/ ٤٤

(٢١١) ابن جني: المحتسب، ٢/ ١٨٠. وانظر: ابن الشجري: الأمالي الشجرية، ٢/ ٤٤، ٤٥. علي عبد الله حسين العنبكي (٢٠١٢م). الحَمْل على المعنى في العربية، ط١، بغداد: مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ديوان الوقف السُّني، ص ١٦٥.

(٢١٢) انظر: ابن جني: الخصائص، ٢/ ٤٢٣

(٢١٣) انظر: الفراء: معاني القرآن، ١/ ١٥. الخضر حسين: موسوعة الأعمال الكاملة، ٢/ ١٠٠

(٢١٤) انظر: محمد شكري خليل السيد (٢٠١٩م). التأويل ومراعاة المعنى دراسة في ألفاظ القرآن الكريم، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة قناة السويس، (العدد الثامن والعشرين أبريل – مايو – يونيو)، ص ١١ – ٢٠

(٢١٥) المتلمس. انظر: المرزوقي: شرح ديوان الحماسة، ٢/ ٤٧٠

(٢١٦) أدهم بن أبي الزعراء. انظر: المرزوقي: نفسه، ٢/ ٤٣٦

(٢١٧) انظر: الآلوسي أبو الثناء محمود شهاب الدين الحسيني البغدادي (٢٠٠٨م). روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: أبو عبد الرحمن فؤاد بن سراج عبد الغفار، القاهرة: المكتبة التوفيقية، ١/ ٢٢٨

(٢١٨) انظر: الخضر حسين: موسوعة الأعمال الكاملة، ٢/ ١٠٠ – ١٠٢

(٢١٩) الزمر : ٣٣

(٢٢٠) البقرة : ٢٦٤

(٢٢١) البقرة : ١٧

(٢٢٢) الأحقاف : ١٧ – ١٨

(٢٢٣) الفراء: معاني القرآن، ٢/ ٤١٩

(٢٢٤) الزمخشري: الكشاف، ٤/ ٢٦٤

(٢٢٥) انظر: محمد عبد الخالق عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ٨/ ٥٤ – ٥٨

(٢٢٦) الأحقاف : ١٥ – ١٦

(٢٢٧) يس : ٧٧ – ٨١

(٢٢٨) انظر: الفراء: معاني القرآن، ٣/ ٢٦، ١٦٧، ١٨٥. أبو عبيدة معمر بن المثنى (١٩٨٨م). مجاز القرآن، تحقيق: د. محمد فؤاد سزكين، القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢/ ٣١٠. ابن الشجري: الأمالي، ١/ ٧٥ ، ٢/ ٤١٧. الأخفش: معاني القرآن، ٢/ ٥٤٩

(٢٢٩) العصر : ٢ – ٣

(٢٣٠) المعارج : ١٩ – ٢٢

(٢٣١) المدثر : ٣٨ – ٣٩

(٢٣٢) طه : ٢٤ – ٢٨

(٢٣٣) انظر: الخضر حسين: موسوعة الأعمال الكاملة، ٢/ ١٠٤

(٢٣٤) انظر: ابن مضاء القرطبي أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد (١٩٨٢م). الرَّدُّ على النحاة، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط٢، القاهرة: دار المعارف، ص ١٣٠، ١٣٤، ١٣٥

(٢٣٥) طه حسين: من الشاطئ الآخر، ص ١٤٧

(٢٣٦) انظر: طه حسين: في الشعر الجاهلي، ص ٤١، ٥٣، ١٠٠، ١٥٧، ١٩٥

(٢٣٧) انظر: نفسه، ص ٥١

(٢٣٨) طه حسين: من الشاطئ الآخر، ص ١٣٢ – ١٣٣

(٢٣٩) الخضر حسين: موسوعة الأعمال الكاملة، ٢/ ١١٣

المصادر والمراجع

١- **ابن الأثير مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد** (١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م). النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، بيروت: المكتبة العلمية.

٢- **ابن الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد** (٢٠٠٩م). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار الطلائع.

٣- **ابن الحاجب عثمان بن عمر بن الحاجب** (١٤٣١هـ – ٢٠١٠م). الكافية في علم النحو، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، القاهرة: مكتبة الآداب.

٤- **ابن جني أبو الفتح عثمان بن جني:**

- (٢٠٠٦م). الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة.

- (١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م). المحتسَب في تبيين وجوه شواذِّ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: د. علي النجدي ناصف، ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

٥- **ابن خالويه الحسين بن أحمد بن خالويه** (١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م). ليس في كلام العرب، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، مكة المكرمة.

٦- **ابن الشجري هبة الله بن علي بن الشجري** (١٤١٣هـ – ١٩٩٢م). أمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة: د. محمود محمد الطناحي، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي.

٧- **ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل** (١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م). المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دمشق: دار الفكر.

٨- **ابن مالك محمد بن عبد الله بن مالك الطائي:**

- (١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م). تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: د. محمد كامل بركات، الجمهورية العربية المتحدة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر والتوزيع.
- (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م). شرح التسهيل، تحقيق، د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط١، القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

٩- **ابن مضاء القرطبي أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد** (١٩٨٢م). الرَّدُّ على النحاة، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط٢، القاهرة: دار المعارف.

١٠- **ابن منظور محمد بن مكرم بن علي بن أحمد** (١٤٠٢هـ - ١٩٨٤م). مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، تحقيق: روحية النحاس وآخرين، ط١، دمشق: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١١- **ابن هشام جمال الدين بن يوسف بن أحمد الأنصاري:**

- (٢٠٠٤م). شرح شذور الذهب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار الطلائع.
- (٢٠٠٥م). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار الطلائع.

١٢- **ابن يعيش موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي** (د. ت). شرح المفصَّل، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، وإسماعيل عبد الجواد عبد الغنى، القاهرة: المكتبة التوفيقية.

١٣- **أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف بن علي بن يوسف:**

- (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م). البحر المحيط، تحقيق: د. زكريا عبد المجيد التوني، ود. أحمد النجولي الجمل، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.

– (١٤١٨هـ – ١٩٩٧م). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دمشق: دار القلم.

– (١٤١٨هـ – ١٩٩٨م). ارتشاف الضرَب من لسان العرب: تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي.

١٤– **أبو تمام حبيب بن أوس الطائي** (١٤١٨هـ – ١٩٩٨م). ديوان الحماسة، شرحه وعلق عليه: أحمد حسن بسج، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.

١٥– **أبو عبيدة معمر بن المثنى** (١٩٨٨م). مجاز القرآن، تحقيق: د. محمد فؤاد سزكين، القاهرة: مكتبة الخانجي.

١٦– **أبو العلاء المعري** (د. ت). سقط الزند، شرحه: أحمد شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية.

١٧– **الأخفش أبو الحسن سعيد بن مسعدة** (١٤١١هـ – ١٩٩٠م). معاني القرآن، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي.

١٨– **الأزهر الزنَّاد** (١٩٩٣م). نسيج النص؛ بحث فيما يكون به الملفوظ نصًا، ط١، بيروت: المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.

١٩– **الآلوسي أبو الثناء محمود شهاب الدين الحسيني البغدادي** (٢٠٠٨م). روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: أبو عبد الرحمن فؤاد بن سراج عبد الغفار، القاهرة: المكتبة التوفيقية.

٢٠– **الأنباري أبو محمد القاسم بن محمد بن بشار** (١٩٢٠م). شرح المفضليات، تحقيق: كارلوس يعقوب لايل، بيروت: مطبعة الآباء اليسوعيين.

٢١– **البخاري محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي** (١٤٢٢هـ – ٢٠٠٠م). صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير ناصر الناصر، ط١، بيروت: دار طوق النجاة.

٢٢- **البغدادي عبد القادر بن عمر البغدادي** (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م). خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٤، القاهرة: مكتبة الخانجي.

٢٣- **التفتازاني سعد الدين مسعود بن عمر** (١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م). المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط٣، بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٤- **حسان بن ثابت** (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م). ديوان حسان بن ثابت، شرحه وكتب هوامشه: عبدأ مهنا، ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٥- **الرضي محمد بن الحسن رضي الدين الاستراباذي** (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م). شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط١ القاهرة: عالم الكتب.

٢٦- **روبرت دي بوجراند** (٢٠٠٧م). النص والخطاب والإجراء، ترجمة: د. تمام حسان، ط٢، القاهرة: عالم الكتب.

٢٧- **الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السَّري** (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م). معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط١، بيروت: عالم الكتب.

٢٨- **الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد** (١٤٣١هـ - ٢٠١٠م). الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: يوسف الحمادي، ط١، القاهرة: مكتبة مصر.

٢٩- **السفاطوني محمد معصوم بن سالم السماراني** (د. ت). تشويق الخلان (حاشية على شرح الآجرومية للعلامة السيد أحمد بن السيد زيني دحلان)، بيروت: دار الكتب العلمية.

٣٠- **السكاكي يوسف بن محمد بن علي** (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م). مفتاح العلوم، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.

٣١- **سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر** (١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م). الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، ط٤، القاهرة: مكتبة الخانجي.

٣٢- **السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر** (١٤٣١هـ - ٢٠١٠م). الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: د. محمد متولي منصور، ط١، القاهرة: مكتبة دار التراث.

٣٣- **الشُّمُنِّي تقي الدين أحمد بن محمد** (د. ت). المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، تحقيق: محمد السيد عثمان، بيروت: دار الكتب العلمية.

٣٤- **طه حسين:**

- (١٩٩٨م). في الشعر الجاهلي، ط٢، تونس: دار المعارف للطباعة والنشر.
- (٢٠١٩م). من الشاطئ الآخر، كتابات طه حسين بالفرنسية، جمعها وترجمها وعلَّق عليها: عبد الرشيد الصادق محمودي، ط٢، القاهرة: المركز القومي للترجمة.

٣٥- **عباس حسن** (د. ت). النحو الوافي، ط٣، القاهرة: دار المعارف.

٣٦- **العسكري أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل** (د. ت). جمهرة الأمثال، بيروت: دار الفكر.

٣٧- **علي عبد الله حسين العنبكي** (٢٠١٢م). الحَمْل على المعنى في العربية، ط١، بغداد: مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ديوان الوقف السُّني.

٣٨- **الفرَّاء يحيى بن زياد الفرَّاء** (٢٠٠٠م). معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٣٩- **لبيد بن ربيعة** (د. ت). ديوان لبيد بن ربيعة العامري، بيروت: دار صادر.

٤٠- **المبرد أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر** (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م). المقتضب، تحقيق: د. محمد عبد الخالق عضيمة، ط٣، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

٤١- **محمد حسن شراب** (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م). شرح الشواهد الشعرية في أمَّات المكتب النحوية، ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة.

٤٢- **محمد الخضر حسين** (١٤٣١هـ - ٢٠١٠م). موسوعة الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين، جمعها وضبطها: علي الرضا الحسيني، ط١، سوريا: دار النوادر.

٤٣- **محمد خطابي** (٢٠٠٦م). لسانيات النص؛ مدخل إلى انسجام الخطاب، ط٢، المغرب: المركز الثقافي العربي.

٤٤- **محمد عبد الخالق عضيمة** (٢٠٠٤م). دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القاهرة: دار الحديث.

٤٥- **المرزوقي أبو علي أحمد بن علي بن الحسن** (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م). شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، علق عليه وكتب حواشيه: غريد الشيخ، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.

٤٦- **المفضل الضبي** (د. ت). المفضليات، تحقيق وشرح: أحمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، ط٦، القاهرة: دار المعارف.

٤٧- **الميداني أبو الفضل أحمد بن محمد** (د. ت). مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار المعرفة.

٤٨- **النحاس أبو جعفر بن محمد بن إسماعيل** (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م). إعراب القرآن، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط٢، بيروت: عالم الكتب.

الأبحاث العلمية:

١- **محمد الخضر حسين** (١٣٤٧هـ – ١٩٢٨م). حقيقة ضمير الغائب في القرآن، مجلة الهداية الإسلامية – المجلد الأول (العدد الثاني).

٢- **محمد شكري خليل السيد** (٢٠١٩م). التأويل ومراعاة المعنى دراسة في ألفاظ القرآن الكريم، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة قناة السويس، (العدد الثامن والعشرين أبريل – مايو – يونيو).

The Third Person Pronoun in the Holy Quran: A Critical study in Taha Hussein's Grammatical Thought

Dr. Mohammed Shokry khalil Elsaid

Lecturer at department of Arabic language and literature at the faculty of arts and humanities - Suez canal university

Abstract

Taha Hussein thought that linguists in the second and third centuries were keen on proving that the Qur'an was the full model of the Arabic language. They have developed poetic texts suitable for Qur'anic forms to prove that the language and systems of the Qur'an exist strictly in the poetry of ancient poets. Taha Hussein also thought that these scholars had not studied the Qur'an thoroughly, and developed their grammar as used in poetry, especially with the use of the third person pronoun. Therefore, their efforts in the rules of pronouns are useless. He described the Qur'an style as an apparent overreach in some contexts where the third person pronoun is used. Therefore, in this research, I try to criticize Taha Hussein's opinion grammatically concerning the use of the third person pronoun as a demonstrative pronoun in the Holy Qur'an. I tackle this issue in three chapters: first: the reference of the third person pronoun to a mentioned person in the Holy Qur'an, second: the reference of the third person pronoun to a non-mentioned person in the Holy Qur'an, and third: the pronouns of the categories in the Holy Qur'an.

Keywords: the third person pronoun, demonstrative pronoun, Taha Hussein, pronouns of the categories, pronouns of affairs, interpretation.